

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate
Studies
Faculty of Engineering
Master of Architecture.



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الهندسة
ماجستير الهندسة المعمارية

دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في

مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)

The Role of Community Participation In sustainable Urban Development in Khanyounis City. As a case study Khanyounis municipality

إعداد الباحث

م. سليم سليمان العمور

إشراف

أ. د محمد علي الكحلوت

أستاذ التخطيط-قسم الهندسة المعمارية

كلية الهندسة _ الجامعة الإسلامية _ غزة

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of
Master of Architecture Engineering

February/2021

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

The Role of Community Participation In sustainable Urban Development in Khanyounis City. As a case study Khanyounis municipality

**دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان
يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

| | | |
|-----------------|--------------------|-------------|
| Student's name: | سليم سليمان العمور | اسم الطالب: |
| Signature: | | التوقيع: |
| Date: | 28/2/2021 | التاريخ: |

اية قرآنية



"مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ
ثَوَابُ
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا
بَصِيرًا"

النساء: [134]

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

إهداء

إلى منارتي في بحور الحياة، قدوتي وفخر حياتي والدي الغالي رحمه الله

إلى حصن الدعاء وسيدة النساء ورمز الوفاء أُمي الحبيبة رحمها الله

إلى سندي وعزوتي أخي العزيز ضياء " أبو سليمان " حفظه الله

إلى المؤمنات الحانيات أخواتي " ام ايهم، ام محمد، ام رامي، ام سليمان، ام انس " حفظهن
الله

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية حفظها الله

إلى فلذات كبدي " فيصل وسلمى وكنان " وفقهم الله

إلى كل أصدقائي في كل مكان

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث/ سليم سليمان العمور

شكر و عرفان

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشكره تعالى على فضله وجزيل نعمائه، "رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَ عَلَى وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" النمل (19)، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع من جهد أو نصح تصحيح أو دعم أو دعاء، وأخص بالذكر أستاذي الدكتور مشرفي الفاضل: أ. د. محمد علي الكحلوت الذي كان يرافق خطاي بالحكمة والبصيرة، ما رأيت منه إلا السعة في صدره، والتبجر في علمه، والرجاحة في عقله، فجزاه الله عني خير الجزاء والعطاء، وأمده بوافر الصحة والعافية. والشكر موصول إلى عضوي لجنة المناقشة الأستاذين الفاضلين:

▪ أ. د. فريد صبح القيق مناقشاً داخلياً.

▪ د. سليمان رمضان وافي مناقشاً خارجياً.

لنفضلهما بقراءة رسالتي ومناقشتها وتجويدها وإغنائها بطيب ملاحظاتهم. كما أوجه عظيم شكري وامتناني للسادة المحكمين الفضلاء الذين جادوا بمساعدتهم وإسهامهم في تنقيح الاستبيان، وإثرائها بأرائهم وملاحظاتهم القيمة، فجزاهم الله عني خير الجزاء. وختاماً ووفاءً إلى كل من لا يتسع المقام لذكر أسمائهم، وإلى كل من ساهم وساعد في إنجاح هذا العمل.

هذا وما كان من توفيق فمن الله، وما كان من تقصير فمن نفسي، وأسأل الله أن ينال جهدي إعجابكم، وأن يكون هذا العمل بمثابة علمٍ يُنتفع به.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير،،

الباحث/ سليم سليمان العمور

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس-دراسة حالة بلدية خان يونس، وكذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تحقيق التنمية الحضرية في مدينة خان يونس. وتلقي الدراسة الضوء على إحدى وسائل المشاركة المجتمعية، وهي لجان الأحياء السكنية في مدينة خان يونس من حيث، وجودها، دورها، أهميتها، المعوقات، والمشاكل المتعلقة بها. وتسعى هذه الدراسة إلى تزويد المسؤولين والقائمين على برامج تنمية المجتمع المحلي في مدينة خان يونس بمعلومات كافية عن هذه اللجان، بالإضافة إلى توعية الأهالي بأهمية المشاركة فيها من أجل تنمية وتطوير المجتمع المحلي. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مصادر أولية وأخرى ثانوية من المعلومات. كذلك قام الباحث بإجراء الدراسة على عينة من أفراد المجتمع المحلي إلى جانب إجراء مقابلات مع أعضاء لجان الأحياء السكنية في محافظة خان يونس ومع مسؤولي البرامج المجتمعية في بعض المؤسسات العاملة في مدينة خان يونس. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في التنمية الحضرية، وهم على علم بدور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية الحضرية وأن السكان يتفهمون طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية ويشاركون فيها، كما أظهرت الدراسة أن هناك تنوع في مجالات العمل التطوعي ما بين صحي وثقافي وبيئي واجتماعي، ولا سيما التطوعي الاجتماعي. كما يرى أفراد عينة الدراسة أن المشاركة المجتمعية مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع، كما تعاني مدينة خان يونس من مشاكل بيئية جمة منها مشاكل بيئية، سمعية (ضوضاء)، صرف صحي. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس تعزى للمتغيرات: (النوع، العمر، المؤهل العلمي، والمهنة). أيضاً هناك تدني في مستوى التنمية الحضرية في المنطقة قيد الدراسة، ولا سيما خدمات الكهرباء والهاتف الثابت، والتشجير في المدينة. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق العمل التطوعي لأفراد الحي وذلك لتعزيز قدرات لجان الأحياء على مواجهة المشكلات ومعالجتها، وكذلك ضرورة توعية السكان بأهمية العمل التطوعي وحثهم مع ذويهم على المشاركة الفاعلة في أنشطة لجان الأحياء السكنية. كما أكدت الدراسة على أهمية أن تقوم الجهات المعنية بتفقد حاجات المجتمع والتعرف على مطالب أفرادها.

Abstract

This study aimed to clarify the role of community participation in sustainable urban development in Khanyounis - a case study of Khanyounis municipality, as well as researching the relationship between community participation and its level in achieving urban development in Khanyounis. The study sheds light on one of the means of community participation, which is the neighborhood committees in Khanyounis in terms of their presence, role, importance, obstacles, and problems related to them. This study seeks to provide officials and those in charge of community development programs in the city of Khanyounis with sufficient information about these committees, in addition to educating the people of the importance of participating in them for the sake of developing the local community. To achieve these goals, the researcher used the descriptive analytical approach, and the field descriptive approach, depending on primary and secondary sources of information. The researcher also conducted the study on a sample of community members, in addition to interviewing members of neighborhood committees in Khanyounis governorate and with community program officials in some institutions operating in Khanyounis. The results of the study indicated that there is a desire and positive orientation among the study sample towards community participation and the importance of its role in urban development. They are aware of the role of neighborhood committees as a tool for community participation to achieve urban development and that the population understands and participates in the nature of activities carried out by neighborhood committees. The study also showed that there is a diversification in the fields of voluntary work, between health, cultural, environmental and social, especially social volunteering. The members of the study sample also believe that community participation is required in all areas of life and society, and the city of Khanyounis suffers from many environmental problems, including environmental problems, sound (noise), and sanitation. The results also showed that there were no statistically significant differences between the averages of the respondents' responses about the role of community participation in sustainable urban development in Khanyounis due to the variables: (gender, age, educational qualification, and profession). There is also a decline in the level of urban development in the area under study, especially electricity and fixed-line services, and afforestation in the city. The study recommended the necessity of expanding the scope of volunteer work for neighborhood members in order to enhance the capabilities of neighborhood committees to confront and address problems, as well as the necessity of educating residents about the importance of volunteering and urging them with their families to actively participate in the activities of neighborhood committees. The study also emphasized the importance of the concerned authorities inspecting the needs of society and identifying the demands of its members.

فهرس المحتويات

| | |
|---------|--|
| ب..... | Declaration |
| ج..... | اية قرآنية..... |
| د..... | إهداء..... |
| ه..... | شكر وعرهان..... |
| و..... | ملخص الدراسة..... |
| ز..... | Abstract |
| ح..... | فهرس المحتويات..... |
| ك..... | فهرس الجداول..... |
| ل..... | فهرس الرسوم البيانية..... |
| 2..... | الفصل الأول: الإطار العام للدراسة..... |
| 2..... | 1.1مقدمة: |
| 4..... | 1.2مشكلة الدراسة: |
| 6..... | 1.3 فرضيات الدراسة: |
| 6..... | 1.4أهمية الدراسة: |
| 7..... | 1.5أهداف الدراسة: |
| 7..... | 1.6منطقة الدراسة وحدودها: |
| 7..... | 1.7منهجية الدراسة: |
| 8..... | 1.8مصطلحات الدراسة : |
| 9..... | 1.9الدراسات السابقة : |
| 22..... | الفصل الثاني: التنمية الحضرية المستدامة..... |
| 22..... | تمهيد: |
| 22..... | 2.1تعريف التنمية الحضرية المستدامة: |
| 33..... | 2.2أبعاد التنمية الحضرية المستدامة: |
| 34..... | 2.3أهداف التنمية الحضرية المستدامة: |

| | |
|----|--|
| 36 | 12.4 الأطراف المشاركة في التنمية الحضرية المستدامة: |
| 37 | 2.5 مؤشرات عالمية للتنمية الحضرية |
| 38 | 2.6 معوقات التنمية الحضرية وآليات مواجهتها: |
| 40 | خلاصة الفصل |
| 42 | الفصل الثالث: المشاركة المجتمعية |
| 42 | تمهيد: |
| 42 | 3.1 تعريف المشاركة المجتمعية: |
| 46 | 3.2 أهمية المشاركة المجتمعية: |
| 47 | 3.3 أهداف المشاركة المجتمعية: |
| 49 | 3.4 أساليب المشاركة المجتمعية وصورها: |
| 50 | 3.5 أنواع المشاركة المجتمعية: |
| 52 | 3.6 مستويات المشاركة المجتمعية: |
| 52 | 3.7 مبادئ وشروط المشاركة المجتمعية: |
| 53 | 3.8 معوقات المشاركة المجتمعية: |
| 54 | 3.9 آليات تفعيل المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية: |
| 57 | خلاصة الفصل |
| 59 | الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات |
| 59 | 4.1 مقدمة |
| 59 | 4.2 منهج الدراسة: |
| 60 | 4.3 مجتمع الدراسة وعينتها: |
| 60 | 4.4 نبذة تاريخية عن منطقة الدراسة (مدينة خانيونس): |
| 70 | 4.5 أداة الدراسة |
| 71 | 4.6 خطوات بناء الاستبانة |
| 72 | 4.7 صدق الاستبانة |
| 76 | 4.8 ثبات الاستبانة Reliability |
| 77 | 4.9 أساليب الإحصائية المستخدمة: |

| | |
|-----|---|
| 78 | خلاصة الفصل |
| 80 | الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها |
| 80 | 5.1 مقدمة |
| 80 | 5.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة |
| 86 | 5.3 المحك المعتمد في الدراسة |
| 87 | 5.4 تساؤلات الدراسة ومناقشتها: |
| 105 | خلاصة الفصل |
| 107 | الفصل السادس: النتائج والتوصيات |
| 107 | 6.1 مقدمة |
| 107 | 6.2 النتائج: |
| 108 | 6.3 التوصيات: |
| 110 | 6.4 المقترحات: |
| 111 | المصادر والمراجع: |
| 116 | الملاحق |
| 116 | ملحق رقم (1): الاستبانة في صورتها النهائية |
| 120 | ملحق رقم (2): قائمة بأسماء السادة المحكمين |

فهرس الجداول

- جدول (1.3): أنماط وآليات المشاركة الشعبية في عملية التنمية المحلية 54
- جدول (1.4): درجات المقياس المستخدم في الاستبانة..... 70
- جدول (2.4): نتائج الاتساق الداخلي - مجال "المشاركة المجتمعية"..... 73
- جدول (3.4): نتائج الاتساق الداخلي - مجال "أهمية لجان الحي"..... 74
- جدول (4.4): نتائج الاتساق الداخلي - مجال "مستوى التنمية الحضرية"..... 75
- جدول (5.4): نتائج الصدق البنائي للاستبانة..... 76
- جدول (6.4): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة..... 77
- جدول (1.5): توزيع عينة الدراسة حسب النوع..... 80
- جدول (2.5): توزيع عينة الدراسة حسب العمر..... 81
- جدول (3.5): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي..... 82
- جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة..... 83
- جدول (5.5): توزيع عينة الدراسة حسب ممارسة العمل التطوعي..... 84
- جدول (6.5): توزيع عينة الدراسة حسب مجال العمل التطوعي المشارك فيه..... 85
- جدول (7.5): يوضح المحك المعتمد في الدراسة..... 86
- جدول (8.5): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "المشاركة المجتمعية"..... 87
- جدول (9.5): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "أهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة"..... 91
- جدول (10.5): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "مستوى التنمية الحضرية"..... 94
- جدول (11.5): معامل الارتباط بين المشاركة المجتمعية والتنمية الحضرية في مدينة خانيونس..... 99
- جدول (12.5): نتائج الانحدار الخطي (التنمية الحضرية)..... 100
- جدول (13.5): نتائج اختبار (T - لعينتين مستقلتين) النوع..... 101
- جدول (14.5): نتائج اختبار التباين الأحادي - المؤهل العلمي..... 102
- جدول (15.5): نتائج اختبار التباين الأحادي - العمر..... 103
- جدول (16.5): نتائج اختبار التباين الأحادي - المهنة..... 104

فهرس الرسوم البيانية

- شكل (2.1): أبعاد التنمية الحضرية المستدامة..... 33
- شكل (3.1): يوضح أنواع المشاركة المجتمعية..... 50
- شكل (4.1): يوضح اعداد السكان لمحافظة خانيونس حسب الإحصاء المركزي 2017..... 68
- شكل (4.2): يوضح أحياء مدينة خانيونس..... 69
- شكل(1.5): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع..... 81
- شكل(2.5): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر..... 82
- شكل(3.5): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي..... 83
- شكل(4.5): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة..... 84
- شكل(5.5): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب ممارسة العمل التطوعي..... 85
- شكل(6.5): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال العمل التطوعي..... 86
- شكل(7.5): الوزن النسبي لفقرات مجال المشاركة المجتمعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة..... 88
- شكل(8.5): الوزن النسبي لفقرات مجال أهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة..... 92
- شكل(9.5): الوزن النسبي لفقرات مجال مستوى التنمية الحضرية للمنطقة قيد الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة..... 95
- شكل(10.5): نسب المشاكل البيئية..... 97
- شكل(11.5): يوضح مدى مناسبة عرض الشوارع لحركة المرور في وقت الذروة..... 98
- شكل(12.5): يوضح نسب وقوع الحوادث المرورية (حوادث الطرق)..... 98

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

يعتمد النجاح في إقامة المشاريع التنموية اللازمة لبناء المجتمع على عوامل عديدة، ومن أهمها: سلامة التخطيط وحضور المشاركة المجتمعية والتي أصبحت تعتبر حجر الأساس في مشاريع التنمية، حيث أن هذا المفهوم مسلم به في أدبيات التخطيط منذ سبعينات القرن العشرين، وقد ظهر لأول مرة في قانون تخطيط المدن في بريطانيا عام 1947 والذي ينص على ضرورة التشاور والتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية لأي مشروع وهو ما دفع بالهيئات التخطيطية في العديد من الدول إلى تخصيص جزء من ميزانية المخططات لتفعيل برامج المشاركة المجتمعية في التخطيط، بالإضافة إلى جعلها من ضمن متطلبات إصدار التراخيص واعتماد المخططات. وهذه المشاركة تحقق مصلحة متبادلة ونتائج إيجابية للفرد والمجتمع على حد سواء فهي تنمي الشعور بالمسئولية وتزيد ثقة المواطنين في مؤسساتهم المحلية، هذا بالإضافة إلى استعادة البلديات من خبرة ممثلي المجتمع القادرين على إدراك مسببات مشاكلهم الحضرية، كما أن إشراك المجتمع في عملية التخطيط يسهل على البلدية إقناع المجتمع بقبول برامجها التخطيطية في ظل أجواء ديمقراطية حقيقية تكفل لأفراد المجتمع كافة حق المشاركة في اتخاذ القرار بخصوص بيئتهم المعيشية. إن انتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين صفوف أفراد هيئات المجتمع يعد عاملا على درجة كبيرة من الأهمية ليس فيما يتعلق بحجم المشاركة فقط بل وفي نوعية المشاركة واتجاهها فكلما ارتفعت نسبة الوعي وامتدت المشاركة إلى مفردات ومجالات أكثر كانت المشاركة أكبر وأكثر فاعلية. (القيق، 2015).

ولموضوع المشاركة المجتمعية ودورها في التنمية الحضرية المستدامة أهمية في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني خاصة، وفيما يتعلق بتأكيد دعائم الحكم المحلي والاتجاه نحو اللامركزية. وبالإمكان القول أن المشاركة

المجتمعية في برامج تنمية المجتمع المحلي في فلسطين بحاجة لتناولها بشكل عام والتركيز عليها وعلى وجه الخصوص مدينة خانيونس لتكون حالة دراسية يمكن الاستفادة منها في التخطيط والتنمية في قطاع غزة. تعالج الدراسة واقع المشاركة المجتمعية في مدينة خانيونس، المشكلات التي تعترض طريقها و بالطبع لا يمكن التقليل من أهمية المشاركة المجتمعية لأنها القاعدة الأساس للديمقراطية، كما أنها عملية أساسية تتبعها المؤسسات في عملها وخاصة المنظمات الأهلية التي لا تستمد منها الدعم فقط وإنما تستمد منها الشرعية والوجود حيث تعتبر هذه المنظمات وساحتها المجال الأوسع لممارسة المشاركة المجتمعية الواسعة بكل فئاتها وشرائحها وتوجهاتها، إلا أن المشاركة المجتمعية في فلسطين تعاني من أزمة حقيقية تطال بنيتها، عناصرها، مفهوما، وآليات ممارستها. وقد باتت أسباب الواقع للمشاركة المجتمعية ومظاهرها في فلسطين تمثل إشكالية مجتمعية تتوجب الإصلاح سواء على الصعيد الرسمي وغير الرسمي من خلال رسم سياسات وخطط عمل كفيلة بإعادة تفعيل المشاركة المجتمعية على كافة المستويات وبعد إزالة العقبات الماثلة أمامها (مسلم، 2003).

تعتبر المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية صورة من صور الديمقراطية، وتعبيرا عن اللامركزية في اتخاذ القرار، ولكنها لا تخلو من المشاكل والمعوقات وتضارب المصالح بين المشاركين والجهات المنفذة للمشروع، لذا لا بد من وجود أسس ومبادئ تضبط هذه العملية وتحدد إلى أي مدى يصل دور المشاركة المجتمعية، وتعدد صور المشاركة المجتمعية، وأساليبها، ومنها استطلاع آراء الناس مباشرة، أو بتوزيع استبيانات، أو بانتخاب من يمثلهم لدى المؤسسات والوزارات والجهات المعنية، وغيرها مما سيتم التطرق له البحث بالتفصيل، وسيركز البحث على دراسة حجم المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس، وسبل تعزيزها، وأهم المعوقات التي تواجهها، وستختم الدراسة بتقييم تجربة لجان الأحياء مع بلدية خانيونس، والاستفادة منها في وضع آليات وسياسات واضحة لتعزيز المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس.

يتكون البحث من ستة فصول، الفصل الأول يشمل مقدمة عن البحث من حيث الأهمية والأهداف والفرضيات ومنهجية البحث، والحدود الزمانية والمكانية للدراسة والدراسات السابقة، فيما يختص الفصل الثاني بالتنمية الحضرية المستدامة من حيث التعريف والأبعاد والأهداف والأطراف المشاركة في التنمية والعلاقة بين التنمية الحضرية المستدامة والتخطيط التنموي ومعوقات التنمية، أما الفصل الثالث فيدرس المشاركة المجتمعية من حيث التعريف والأهمية والأهداف والأساليب والأنواع، وكذلك المبادئ والمعوقات، وبعد ذلك الفصل الرابع والخامس هما عبارة عن دراسة ميدانية وتحليل، تتناول الطريقة الإجرائية للدراسة ونتائج الدراسة وتفسيراتها، وأخيراً الفصل السادس، حيث يتناول أهم النتائج والتوصيات التي خلصت بها الدراسة، والآليات المقترحة لتحديد مجالات ومعايير المشاركة المجتمعية في عمل لجنة الحي والبلدية.

1.2 مشكلة الدراسة:

من خلال عمل الباحث كمهندس في الدائرة الفنية لبلدية خانيونس وجد فجوة بين مفهوم المشاركة المجتمعية والتطبيق العملي لهذا المفهوم من حيث الفكرة العامة، وماهية مهامها، وأن العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية وطرق ممارستها لا تقتصر على حل المشكلات الآنية للسكان أو المتعلقة بسلوكهم داخل مجتمعاتهم وإنما تعني ببذل الجهود من قبل سكان المجتمع والاشتراك في جميع الخطط والبرامج التي تخص مجتمعهم.

وقد وجد الباحث دراسات تتعلق بهذا الموضوع منها دراسات عربية ودراسات أجنبية والتي أكدت في مجموعها على دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي وعلى أهمية مشاركة السكان في تنمية وتطوير مجتمعاتهم وعلى تنظيم هذه المشاركة من خلال مؤتمرات، جمعيات، لجان أحياء سكنية، ولكن معظم هذه الدراسات لم تتناول لجان

الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية بوجه التحديد. وسيتم ذكر وتوضيح هذه الدراسات في الفصل الخاص بالدراسات السابقة.

في ضوء ما سبق يمكن إيجاز مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الآتي: ما الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي وأعضاء لجان الأحياء السكنية وبعض المؤسسات العاملة في هذا المجال؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما اتجاهات عينة الدراسة نحو مفهوم المشاركة المجتمعية من وجهة نظرهم؟
- ما درجة إدراك عينة الدراسة لأهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة؟
- ما مستوى التنمية الحضرية في المنطقة قيد الدراسة؟
- ما مجالات المشاركة المجتمعية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
- ما هي المشكلات التي تعاني منها المنطقة قيد الدراسة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى للمتغيرات الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي)؟

1.3 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، المشاركة المجتمعية في تحقيق والتنمية الحضرية في مدينة خانيونس.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى للمتغيرات الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، ممارسة العمل التطوعي، مجال العمل التطوعي).

1.4 أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة الأولى حول دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس والتي تطرقت إلى وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي حول أهمية ودور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير مجتمعهم. ويمكن هنا ايجاز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- مساعدة أصحاب القرار وخاصة في البلديات لإنشاء مشاريع تنمية حضرية مهمة تلبي احتياجات الناس من خلال المشاركة المجتمعية.
- ترسيخ دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس.
- بيان أهمية مشاركة أفراد المجتمع في برامج تنمية وتطوير المجتمع المحلي بهدف تحقيق التنمية المستدامة.
- اعتبار هذه الدراسة دليلاً للبلديات الأخرى في بقية المدن.

1.5 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على دور المشاركة المجتمعية في إحداث التنمية الحضرية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة خانيونس، وينبثق عن الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية وهي:

- 1- إبراز دور المشاركة المجتمعية في إحداث التنمية في منطقة الدراسة.
- 2- تعريف الأفراد والوزارات والمؤسسات والبلديات بأهمية المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في منطقة الدراسة.
- 3- الوقوف على أهم الاحتياجات والمعوقات التي تعاني منها منطقة الدراسة.
- 4- توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المنطقة، والتي تفيد المخططين وصانعي القرارات في وضع خطط سليمة لتنمية مستدامة في منطقة الدراسة.

1.6 منطقة الدراسة وحدودها:

1. الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة في مدينة خانيونس.
2. الإطار الزمني: الحد الزمني للدراسة 6 شهور من (يونيو 2020 حتى ديسمبر 2020).
3. الإطار الموضوعي: ستقتصر الدراسة على بحث دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية في مدينة خانيونس
4. تم إجراء هذه الدراسة على عينة عشوائية عددها 115 فرد من مهندسي البلديات ولجان الأحياء في مدينة خانيونس.

1.7 منهجية الدراسة:

قام الباحث في هذه الدراسة برصد دور المشاركة المجتمعية في عملية التنمية الحضرية في مدينة خانيونس، فقد اعتمد الباحث في ذلك على العديد من المراجع العربية والأجنبية والمؤتمرات المنشورة حول هذا الموضوع. هذا من جانب، ومن الجانب الآخر، فقد استخدم

الباحث أسلوب الاستبانة الميدانية، وقد عالج المعلومات الأولية التي توفرت لديه من خلال الاستبانة الميدانية بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، وتعتمد هذه الدراسة في منهجيتها على ما يلي:

1. دراسة بعض المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة، لتشكيل الإطار النظري.
2. اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من الميدان، بعد تحكيمها من قبل المشرف وبعض المتخصصين في المجال ذات العلاقة.
3. المقابلة الشخصية: من خلال إجراء مجموعة مقابلات مع الأطراف ذات العلاقة مثل (مديري ومسؤولي المؤسسات في منطقة الدراسة) وذلك من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات.

1.8 مصطلحات الدراسة:

المشاركة المجتمعية:

المشاركة بمفهومها العام تعني اشتراك جماهير الناس أو ممثلين عنهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورسم الأهداف العامة للدولة والمجتمع، وهي بهذا المضمون تحمل معنى الديمقراطية، أما المشاركة بمفهومها التنموي فيقصد بها اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها. (غنيم، 2005).

التنمية: Development

"التنمية هي عملية تعزيز وتدعيم فعالية الفرد الحالية والمستقبلية والعمل على تغيير اتجاهات الفرد في العمل بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة في عملية التنمية والتي تستلزم تعديل كل من الإدراك والمهارات" (حلاوة وصالح، 2010) نقلا عن دوغلاس وجيمس.

التنمية المستدامة: Sustainable development

هي التنمية التي تلبى احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية. وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها (الحافظ، 2006).

التنمية الحضرية المستدامة:

التنمية الحضرية المستدامة بمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانية واجتماعية واقتصادية جمالية وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة في تحقيق أهداف وحل مشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة (علي، 2001).

1.9 الدراسات السابقة:

يهدف تغطية الجوانب النظرية للدراسة وتوفير بعض المعلومات والبيانات وكذلك الاطلاع على الحالات الدراسية المشابهة قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة والتي تدرس دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية، وتتوعت الدراسات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وهي كالتالي:

أمجد سكيك، (2012): بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة: حالة دراسية: تجربة لجان أحياء بلدية غزة".

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت واقع المشاركة المجتمعية في قطاع غزة، وهي عبارة عن رسالة ماجستير هدفت إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة غزة، وتلقي الدراسة الضوء على إحدى وسائل المشاركة المجتمعية، وهي لجان الأحياء السكنية في مدينة غزة من حيث، وجودها، دورها، أهميتها، المعوقات، والمشاكل المتعلقة بها.

وقد اعتمد البحث على المنهج العلمي في رصد دور المشاركة المجتمعية في عملية التنمية الحضرية في مدينة غزة، وذلك بتجميع المعلومات العلمية المطلوبة للدراسة ثم تحليلها بالأساليب العلمية للوصول إلى مبادئ وقواعد تعتمد عليها الدراسة، ثم يتبع ذلك دراسة تحليلية لواقع المشاركة المجتمعية في مدينة غزة، من خلال دراسة تجربة بلدية غزة ومشاركة لجان الأحياء في التنمية الحضرية المستدامة في منطقة نفوذ البلدية وتسليط الضوء على لجنة حي الشيخ رضوان، والوقوف على مدى فعالية هذه المشاركة، وما هي معوقات هذه المشاركة.

كما يدرس البحث تجارب إقليمية ودولية تتعلق بدور لجان الأحياء والمشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية الحضرية المستدامة وإسقاط هذه التجارب على واقع مدينة غزة بغرض الاستفادة من هذه الخبرات في تطوير آليات عمل لجان الأحياء فيها، كذلك يركز البحث على استقصاء آراء المختصين وشرائح مختلفة من المجتمع بهدف تقييم خبرة عمل لجان الأحياء في مدينة غزة وتفعيل دورها في التنمية الحضرية المستدامة. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ضرورة تفعيل دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة والتي يمكن من خلالها الارتقاء بالمناطق الحضرية، ووضع

إطار نظري من شأنه أن يفعل دور مشاركة لجان الأحياء في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة.

منال قدومي، (2008): بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس".

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت واقع المشاركة المجتمعية في فلسطين، وهي عبارة عن رسالة ماجستير هدفت إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها في تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس، وتلقي الدراسة الضوء على إحدى وسائل المشاركة المجتمعية، وهي لجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس من حيث، وجودها، دورها، أهميتها، المعوقات، والمشاكل المتعلقة بها.

وسعت هذه الدراسة إلى تزويد المسؤولين والقائمين على برامج تنمية المجتمع المحلي في مدينة نابلس بمعلومات كافية عن هذه اللجان، بالإضافة إلى توعية الأهالي بأهمية المشاركة فيها من أجل تنمية وتطوير المجتمع المحلي، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوصفي الميداني بالاعتماد على مصادر أولية وأخرى ثانوية من المعلومات، كذلك قام الباحث بإجراء الدراسة على عينة من أفراد المجتمع المحلي إلى جانب إجراء مقابلات مع أعضاء لجان الأحياء السكنية في محافظة نابلس ومع مسؤولي البرامج المجتمعية في بعض المؤسسات العاملة في مدينة نابلس.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود رغبة وتوجه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وهم على علم بدور لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي وأن السكان يتفهمون طبيعة الأنشطة التي تقوم بها لجان الأحياء السكنية ويشاركون فيها،

كذلك أظهرت النتائج أن الدافع الأساسي وراء انضمام أفراد المجتمع إلى لجان الأحياء السكنية هو رغبتهم في زيادة خبرتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي ومن ثم زيادة الثقة بالنفس وتنمية العلاقات العامة بالإضافة إلى شغل أوقات الفراغ في أعمال مفيدة، كما أشارت النتائج إلى أن العمل في المجال التطوعي من وجهة نظر بعض مسؤولي البرامج المجتمعية لا يعتمد على متغير العمر والجنس لأن الانتساب متاح للذكور والإناث على حد سواء، وأن الأهم في العمل التطوعي هو الالتزام بالعمل والقدرة على العطاء والتعليم والاستعداد والرغبة في تطوير الشخصية.

وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق العمل التطوعي لأفراد الحي وذلك لتعزيز قدرات لجان الأحياء على مواجهة المشكلات ومعالجتها، وكذلك ضرورة توعية السكان بأهمية العمل التطوعي وحثهم مع ذويهم على المشاركة الفاعلة في أنشطة لجان الأحياء السكنية، كما أكدت الدراسة على أهمية أن تقوم الجهات المعنية بتفقد حاجات المجتمع والتعرف على مطالب أفرادهم، من خلال استفتائهم حول مستوى الخدمات المقدمة لهم، وأن يتم إيجاد نظام العمل لجان الأحياء السكنية، والعمل على تزويد لجان الأحياء من قبل الجهات الرسمية بالمعلومات والإحصاءات المهمة المتعلقة بأحيائهم.

إسماعيل أسعد، (2005): بعنوان "دور الهيئات المحلية في فلسطين في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية".

رسالة ماجستير، ركزت على أهمية تعزيز المشاركة والتنمية بكافة أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى دورها في عملية البناء الديمقراطي والتمثيل السياسي والمشاركة بين جمهور المواطنين والهيئات المحلية والحكومة المركزية وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وأهمها ضرورة ترسيخ مبدأ المشاركة المجتمعية من أجل بناء حكم صالح مبني على الديمقراطية وسياسة المشاركة في الهموم والطموحات.

فارس صلاح، (2004): بعنوان "تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء".

رسالة دكتوراه تناولت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1999-2003)، والتي بالرغم من نجاحها في القضاء على أبرز المشكلات والمعوقات التي تواجه الأردن، ونجاحها في تعميم خدمات البنية الأساسية والاجتماعية على مختلف مناطق المملكة إلا أنها لم تتجح في جسر الفجوة التنموية بين المناطق والأقاليم. وفي سياق ذلك ركزت الدراسة على ضرورة إيلاء الأهمية القصوى للبعد المكاني في عملية التنمية بحيث يتحقق مستوى أفضل من العدالة في توزيع جهود التنمية ومكاسبها.

عصام الدين علي، (2001): بعنوان "نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المشاكل التي تعانيتها نظم الإدارة المحلية في مصر، ومحاولة رصد أهم أسباب قصورها التي أدت إلى تقليل فاعليتها وهبوط أدائها في عمليات التنمية المحلية وشئون العمران، كما هدفت أيضا إلى التأكيد على تعظيم المشاركة الشعبية في عملية التنمية من خلال دعمها من قبل الإدارة المحلية وذلك بتقديم يد العون والمساعدة لعمليات تنمية المناطق الحضرية لتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع وبيئتهم المحلية تحقيقا للأهداف التنموية للدولة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك تغييرات متتابة وكثيرة طرأت خلال السنوات الماضية على نظم الإدارة المحلية في مصر، من أهم تلك التطورات تقييد سلطات المجالس الشعبية المحلية في مسائل السلطة التنفيذية، ووجود قيود مركزية على المحليات بشأن توسيع مواردها المالية كما ونوعا، وعلى ذلك فإن تجربة الإدارة المحلية في مصر لم تصل لدرجة النضج الكافي، مما يجعل الحكومة المركزية تتردد في إطلاق حرية المحليات في إدارة شئونها، و يرى الباحث أن ارتفاع القدرات المحلية في إدارة شئونها سيكون أسرع في حالة تطوير تلك

الجهات ومنحها سلطات محلية أكبر بالتوازي مع دعمهما الفعال للمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية وتوفير التوعية والتدريب على استخدام المنهج العلمي في الإدارة والتخطيط والتنمية المحلية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على رفع المستوى الفني والاجتماعي والاقتصادي لأجهزة الإدارة المحلية، وكذلك العمل على تعظيم دور المشاركة الشعبية في عملية التنمية، وذلك بتحمل أفراد المجتمع بجميع فئاته وقطاعاته مسئولية المساهمة في البناء والتعمير من خلال نظم الإدارة المحلية وذلك عن طريق تنظيم لقاءات دورية بين المواطنين وممثليهم في المجالس الشعبية لتبادل وجهات النظر حول الخدمات المطلوبة وتحويلها إلى خطط قابلة للتنفيذ، إن هذه اللقاءات تعمل على استمرارية التفاعل بين القيادات الشعبية والجماهير من ناحية وبين المواطنين والأجهزة التنفيذية من ناحية أخرى بما يحفز المواطنين على الإسهام في تنفيذ المشروعات المحلية.

هاني النجوم، (2000): بعنوان "إمكانيات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب موازي لأريحا".

رسالة الماجستير تناولت دراسة تفصيلية لإقليم الأغوار من حيث المزايا والإمكانيات المتوفرة وكذلك المشاكل والعوائق التي يواجهها، وركزت الدراسة على الاحتلال كعائق أساسي من حيث سيطرته على (90%) من مساحة أراضي الإقليم، كذلك ركزت على العشوائية وسوء التنظيم العمراني في ظل عدم وجود مخططات إقليمية وهيكلية تحدد اتجاهات التطور واستعمالات الأراضي، إضافة إلى ذلك بينت الدراسة عدم وجود بنية تحتية مؤهلة. واقترحت الدراسة وضع خطة تنموية لإقليم الأغوار تركز على إقامة قطب نمو موازي لمدينة أريحا، حيث رشحت الدراسة منطقة الجفتلك وهي منطقة فلسطينية تقع إلى الشمال من مدينة أريحا، كونها الأنسب من حيث الموقع وسهولة الاتصال مع المناطق الأخرى.

محمد على الأنباري وهيام حميد عبد المجيد، (2015): بعنوان "اختيار مجموعة مؤشرات الاستدامة الحضرية لمدينة الحلة".

هدفت الدراسة إلى تحديد آليات اختيار مجموعة مؤشرات الاستدامة الحضرية بشكل عام ولمدينة الحلة بشكل خاص، توصلت الدراسة إلى أن المؤشرات الحضرية تعد الأداة الأهم التي تساعد في تحويل الفكر المستدام نحو التطبيق، وأن عملية اختيار مجموعة مؤشرات الاستدامة الحضرية لا بد أن تتم بشكل تشاركي ضمن إطار منهجي، وأوصت الدراسة بالحد من التوسع الأفقي للنمو الحضري لمدينة الحلة، والانتباه لقوى التصميم السلبي، وتوفير البيانات اللازمة لإنجاز خطط التنمية.

رولا ميا وصفاء ميا ومحمد يسار عابدين، (2013): بعنوان "المعايير التخطيطية المعاصرة لإعداد المخططات التنظيمية المستدامة للمدن -دراسة حالة مدينة اللاذقية في سورية".

يهدف البحث إلى دراسة مسألة تطوير معايير معاصرة من أجل إعداد مخطط تنظيمي مستدام يحقق شروط الاستدامة، وقد اعتمد في ذلك على دراسة مرجعية حول المصطلحات والمفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة ومبادئها، والمخطط التنظيمي المستدام وأهدافه ومجالات عمله، وكذلك المعايير التخطيطية العالمية المعتمدة من قبل مختلف الدول والمنظمات الدولية والخاصة بإعداد مخططات تنظيمية تسهم بإنشاء مدن أكثر استدامة وقد تبين في حالة مدينة اللاذقية أن المخطط التنظيمي الذي تم إعداده في عام 2008م وفق البرنامج التخطيطي المقترح لاستعمالات الأراضي لا يحقق إلا (51%) فقط من شروط الاستدامة، وهذا الرقم لا يلبي احتياجات مدينة اللاذقية على الأمد القصير والبعيد، كما تبين أن الجانب الإداري للعملية التخطيطية من أهم الأسباب التي أدت إلى إنتاج مخطط تنظيمي غير قابل للتصديق، أي أن العمل وفق المعايير التخطيطية التقليدية والقوانين

والتشريعات المحدودة غير كافي، أوصت الدراسة بأنه يجب أن يترافق عمل المخططات التنظيمية بمعايير تخطيطية وإدارية معاصرة مستندة على مبادئ الاستدامة الحضرية.

منذر فقيه، (2012): بعنوان "دراسة مقارنة لجغرافية الإسكان الحضري والريفي في محافظة نابلس: مدينة نابلس ومنطقة سبسطية حالة دراسية".

هدفت إلى تحليل الإسكان الحضري والريفي في منطقة الدراسة، والوقوف على مدى التطور العمراني، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للسكان والمساكن، وتحديد أهم المشكلات التخطيطية التي تعاني منها منطقة الدراسة. تناولت الدراسة مقارنة الإسكان الحضري والريفي، في مدينة نابلس وبلدة سبسطية، بالاعتماد على معلومات وإحصائيات وبيانات متوفرة من مصادر متعددة، مع وصف لطبيعة الإسكان، والمشاكل المتعلقة به ومعرفة دور التخطيط في حل أزمة المساكن، توصلت الدراسة إلى وجود ضائقة سكنية في منطقة الدراسة، بسبب زيادة الطلب على المساكن؛ نتيجة الزيادة في أعداد السكان، وارتفاع أسعار المساكن، وعشوائية البناء وضعف عملية التخطيط، توصي الدراسة بضرورة اتباع أنظمة لإعادة هيكلة الإسكان في الجهة الغربية من المدينة، ورسم سياسات وخطط تنموية، تقوم على إعادة تنظيم المناطق السكنية المراد إقامتها في تلك المناطق.

مها عودة، (2010): بعنوان "استراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاسها على التخطيط العمراني للمدينة"

هدفت الدراسة إلى إعداد استراتيجية لتنمية مدينة طوباس وربطها بالتخطيط العمراني، ودراسة الواقع الحالي للمدينة، ومن ثم عمل تحليل استراتيجي؛ لتحديد الأولويات، ووضع الأهداف، والمشاريع التنموية، تناولت الدراسة أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، والاطلاع على بعض التجارب العربية والمحلية في التخطيط الاستراتيجي التنموي، توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في تخطيط الأراضي واستخدامها في مدينة

طوباس، وعدم وجود كوادر فنية مدربة، كما أن هناك صعوبات تواجه المدينة، أهمها: تراجع قطاع الزراعة، وزيادة معدلات الفقر؛ بسبب الإجراءات الصهيونية" في المنطقة. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية بأهمية التخطيط والتنمية العمرانية، وضرورة تنمية قدرات الكادر الفني في المدينة، كما أكدت على ضرورة تحديث المخطط الهيكلي الحالي للمدينة.

علاء صلاح، (2006): بعنوان "خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي-دراسة تحليلية لمدينة نابلس".

هدفت الدراسة إلى تقييم السياسات التخطيطية، ومعرفة أهم المراحل التي عاصرتها المدينة، وكذلك دراسة الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتحليل خصائص المسكن وعلاقتها بالتحضر، وتسلط الضوء على المعوقات والمشاكل التي واجهتها مدينة نابلس، ومحاولة إيجاد حلول لها، تناولت الدراسة تحليل وتقييم أهم الجوانب التي لعبت دورا مهما في عملية التحضر، حيث تم تقييم الخصائص الاقتصادية في منطقة الدراسة؛ لما لها من أثر على التطور العمراني والنمو الاقتصادي، إضافة إلى تقييم توفر الخصائص الحضرية في منطقة الدراسة، توصلت إلى وجود تباين بنسب مختلفة بين الأحياء من حيث: التحضر، التطور العمراني، والنمو الاقتصادي، وكذلك وجود اختلافات في المستويات التعليمية بين الأحياء المختلفة، أوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى المعيشة لسكان الأحياء الفقيرة، ودعم وتشجيع التعليم، وزيادة تقديم الدعم السكان منطقة البلدة القديمة في مدينة نابلس.

محمد الخطيب، (2012): بعنوان "المشاركة الشعبية في إعداد المخطط الهيكلي من وجهة نظر سكان التجمعات الحضرية في محافظة الخليل".

هدفت الدراسة إلى قياس المشاركة الشعبية في المخطط الهيكلي من وجهة نظر سكان التجمعات الحضرية في محافظة الخليل، كما تهدف إلى تحديد أهم الملامح والمميزات الخاصة بعملية المشاركة الشعبية في عملية التخطيط، من حيث طرق المشاركة ودورها في التنمية المحلية، كما تسعى الدراسة للتعرف إلى مدى إقبال السكان وإدراكهم لأهمية المشاركة توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: أن أكثر من نصف أفراد العينة لم يسمعو بالمخطط الهيكلي، وأن النسبة الأقل قد شاركوا في عملية التخطيط، توزعت مشاركاتهم بين المشاركة في الإعداد والاعتراض، وأوصت بضرورة مشاركة سكان التجمعات العمرانية في إعداد المخطط الهيكلي حتى يتناسب مع متطلباتهم ورغباتهم وظروفهم الخاصة.

بوزيدي سليمان، (2013): بعنوان "معوقات التنمية الحضرية في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التنمية الحضرية، والمعوقات والمشكلات التي تقف حجر عثرة أمام تنمية المدن الحضرية، وتوصلت إلى وجود العديد من المعوقات في النواحي الاجتماعية، النفسية، الثقافية، الإدارية، الديموغرافية، ومن ناحية التخطيط الحضري، وأوصت بضرورة مواجهة التحديات اليومية المرتبطة بالعولمة والفعالية الاقتصادية والاندماج والتماسك الاجتماعي، وتحسين الإطار المعيشي والتنمية الحضرية للمدينة، لأن مستقبل المجتمع يكمن في مستقبل المدن.

Nasir Uddin, "Assessing urban sustainability of slum settlements in Bangladesh: Evidence from Chittagong city", Journal of Urban Management, 2018.

هدفت إلى دراسة استدامة التنمية الحضرية من خلال ظروف معيشة سكان الأحياء الفقيرة في بنغلاديش، حيث تم جمع البيانات التجريبية عبر مقابلة 97 من المستجيبين في

اثنين من المناطق الفقيرة في بنغلاديش. وتم اختيار المستفيدين بشكل مقصود من مدينة شيتاغونغ وهي ثاني أكبر مدينة في بنغلاديش.

توصلت الدراسة إلى وجود تنوع واختلاف كبير على مؤشرات الاستدامة، لا سيما خصائص الأسرة والسكن، والصحة، ومياه الشرب، ونظام التخلص من النفايات، وركزت بشكل أكثر على الأمن.

كما أظهرت النتائج أن سكان الأحياء الفقيرة يعانون من مجموعة واسعة من ظروف السكن دون المستوى، والاحتفاظ غير الصحي في يد واحدة. ومن ناحية أخرى، فإن خدمات الرعاية الصحية والنظافة والمياه وخدمات التخلص من النفايات نادرة وغير كافية، مما يعرف بشدة التنمية المستدامة في المناطق الحضرية.

وبالرغم من أن أغلبية سكان الأحياء الفقيرة يتمتعون بالكهرباء، إلا أنهم لا زالوا مهددين بفعل انعدام الأمن للنساء، وتجارة المخدرات، والكوارث الطبيعية، والطرده من منازلهم. وأوصت الدراسة إلى اتباع نهج شامل لمعالجة قضايا الاستدامة متعددة الأوجه التي تؤثر على سبل عيش سكان الأحياء الفقيرة في إطار سياسة التنمية القائمة على السياق في البلد.

التعليق على الدراسات السابقة:

ظهر للباحث من خلال الدراسات السابقة أهمية المشاركة المجتمعية في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وأن المشاركة تساهم في الوصول لتنمية حضرية مستدامة على كافة المستويات، ولهذه المشاركة الكثير من المميزات وأهمها الشعور الحقيقي بالانتماء للمجتمع وتعزيز اللامركزية في العمل، ولجان الأحياء هي صورة مهمة من صور المشاركة المجتمعية في عمل البلديات ولا بد من دراسة تقييمية لعملها والوقوف على معوقات ومشاكلها ووضع السياسات والمعايير التي تكفل نجاح المشاركة في عملها.

ما يميز هذه الدراسة وحسب علم الباحث أنها الأولى التي تطبق على بلدية خان يونس، حيث أن هناك دراسة أخرى مماثلة ولكنها طبقت على بلديات أخرى.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

- توجيه الدراسة الحالية إلى مداخل مهمة لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.
- تحديد عناصر التنمية المستدامة ومعوقاتهما.
- التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة. - بناء الإطار النظري للدراسة.
- بناء أداة الدراسة الحالية. - التعرف على نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.
- عرض النتائج والتوصيات.

أوجه تميز الدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في:

- اختيارها للأسلوب الكمي بتوزيع 115 استبانة لمعرفة دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة مع معالجات إحصائية، في حين أن الدراسات السابقة تناولته بطريقة كيفية.
- اختيار مدينة خان يونس كدراسة حالة للتحدث عن المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية الحضرية في مدينة خان يونس.

الفصل الثاني

التنمية الحضرية المستدامة

الفصل الثاني: التنمية الحضرية المستدامة

تمهيد:

التنمية الحضرية المستدامة هي مفهوم واسع يشمل العديد من المعاني، تهدف جميعها للارتقاء بالمجتمعات الحضرية، ووضع المعايير المناسبة لتحقيق أهدافها التنموية، هذا وتعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية من ركائز ودعائم التنمية الحضرية المستدامة. يتناول هذا الفصل العديد من النقاط المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة من حيث المفهوم، والأبعاد، والأهداف، والأطراف المشاركة بالتنمية الحضرية المستدامة، وأخيراً يتناول الفصل معوقات التنمية الحضرية وآليات مواجهتها.

2.1 تعريف التنمية الحضرية المستدامة:

أولاً: مفهوم التنمية:

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بعملية التنمية، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع هما:

- التقدم المادي Material Progress
- التقدم الاقتصادي Economic Progress

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع. (السنبلي، 2001).

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إعطاء هذا المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بشكل يكفل التحسن المتزايد في نوعية الحياة لجميع أعضائه، أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تضمن زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائداتها.

(عارف 2002).

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقاً، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتة وتحسين أوضاعه في المجتمع (جرار، 2019).

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية تركز على عدة مسلمات:

- غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالموثرات المادية البحتة.
 - نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.
 - إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجاً للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.
- يضم مفهوم التنمية في طياته المستوى المحلي والإقليمي والقومي، والتنمية هي تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة من مناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها، ويركز هذا التعريف على التحرك المجتمعي لحل المشكلات (عبد اللطيف، 2002).

وعرفت التنمية بأنها العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، وأنها تحتاج إلى دفعة قوية لتخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو، وهذا المفهوم يشتمل على النمو وعلى التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كمي وكمي، وهو كذلك توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة بتلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم، وبالتالي يمكن القول بأن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وإنما تشمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيميائية وكمية (عبد اللطيف، 2002).

ثانياً: التنمية المستدامة

فرض مصطلح التنمية نفسه بقوة على جميع الخطط التي تطرحها الدول لكنه ما زال غير واضح تماماً، فالتنمية مفهوم شامل يخص جميع جوانب حياة الإنسان، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو ثقافية، أي أن التنمية في المحصلة عملية حضارية شاملة، وقد اختلف الخبراء في تحديد مفهوم التنمية، إلا أن المفاهيم الحديثة تجمع على أن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة، وأن الإنسان هو الهدف الأساسي فيها، فتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح في عملية التنمية، وقد عرف دوغلاس التنمية المستدامة بأنها: "عملية التنمية التي تلبى أمانى وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر" (دوغلاس، 2000).

تبلور مفهوم التنمية المستدامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، خاصة في مطلع السبعينات والذي شهد بداية الجدل حول نماذج التنمية المتبعة آنذاك، رافق هذا الجدل زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاعاً نسبياً لروح الالتزام بتطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على الموارد ومكافحة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي، وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة والآثار السلبية التي تحل بها نتيجة الأنشطة البشرية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة، وأدى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نمواً اقتصادياً مصحوباً ببعض التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، إلى اهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو (ماجى، 2008).

أما الآن قد باتت التنمية المستدامة واسعة التداول وشائعة الاستعمال ومتنوعة المعاني وبدأت تقرر بأي نمط تنموي، فهناك التنمية الزراعية المستدامة، والتنمية الصناعية المستدامة، والتنمية السياحية المستدامة، والتنمية البشرية المستدامة.

لقد شكل تقرير (Brundtland) الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، مرحلة مهمة في تشكل مفهوم الاستدامة وحصول اتفاق عالمي حوله، حيث يعرف هذا التقرير الاستدامة بأنها "القدرة على تلبية حاجات سكان العالم الحاليين بدون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها" (Brundtland, 1987).

والتنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسية وهي (ديب ومهنا، 2009):

- المحور الاجتماعي (الإنسان).
- المحور الاقتصادي.
- المحور البيئي.

هناك تعاريف أخرى للتنمية المستدامة لكنها لم تعرف نفس العالمية التي عرفها تعريف تقرير (Brundtland)، منها تعريف (الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة 1991)، حيث يرى أن "التنمية المستدامة تعني تحسين نوعية الحياة مع احترام قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل"، وكذلك تعريف (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية 1994) الذي يرى أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تقدم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية لجميع السكان دون المساس باستدامة النظم الطبيعية والاجتماعية التي تقوم عليها توفير تلك الخدمات" (Lazzeri, 2008).

كما حددت منظمة الأغذية والزراعة هذا المصطلح ضمن خمسة عناصر رئيسية هي: الموارد المتعددة في بيئتها، احتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، التكنولوجيا والمؤسسات، وفي حين يتعين صيانة العنصرين الأولين، يتعين استيفاء العناصر الأخرى ومراقبتها وتحديثها من خلال عملية الإدارة العامة (منظمة الأغذية الزراعية).

وقد ورد تعريف في الموسوعة البيئية الفلسطينية للتنمية المستدامة أنها عبارة عن "التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك (الموسوعة البيئية الفلسطينية، 1997).

ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على عناصر من ضمنها التقدم والتطور، والاستمرارية، ومكافحة مخاطر التلوث وضرورة الاهتمام بالبيئة.

كما عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التنمية المستدامة بأنها عبارة عن "تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والاقتصادية، والمؤسسية على أساس المساواة، ويتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية، الذي يدعو إلى شمل عامل الرفاه الإنساني بأي قياس للنمو، لاسيما النمو الاقتصادي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1998)

هذا التعريف حاول التأكيد على التنمية الاقتصادية على أنها أساس للتنمية المستدامة، إضافة إلى الجوانب الأخرى للتنمية.

ثالثاً: مجالات التنمية المستدامة:

أورد (بركات وحسن، 2009) أن المجالات الرئيسية التي ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة، هي:

1. تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

2. المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.
3. تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة.

رابعاً: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة السكان من خلال الاهتمام بالتنوع وليس بالكم فقط، حيث تعمل على تحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار، وضمان تعليمي ذي جودة شامل ومتساو، وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع، وأيضاً ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصحة لكل (العجز، 1996).
2. تحقيق استغلال عقلائي للموارد، تعد الموارد الطبيعية موارد محدودة لذا يجب توظيفها بشكل عقلائي، وذلك من خلال حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات بصورة مستدامة، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي واستعادتها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (تودارو، 2006).
3. احترام البيئة الطبيعية، توطيد العلاقة بين البيئة والسكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام يعد من أهداف التنمية المستدامة، والاستخدام المحافظ والمستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة.

4. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وذلك من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول للمشاكل البيئية، والعمل على مكافحتها.
5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث يتم توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة.
6. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وألويات المجتمع، تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، وبين الأجيال المستقبلية، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتدعو أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث وحماية البيئة (غنيم وأبو زنط، 2007).
7. تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والبيئية، كروية شاملة وتكاملية انطلاقا من وحدة البيئة الكلية، وترابط نظمها الفرعية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة (الغامدي، 2006).

خامساً: أسس التنمية المستدامة:

- تستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس الرامية إلى تحقيق أهدافها وتتمثل في التالي:
1. أن تسعى التنمية المستدامة للحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة من الموارد المتاحة.
 2. يجب أن تركز عملية التنمية المستدامة على نوعية وكيفية توزيع العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين الظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

3. يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقاً مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4. تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتناباً للإسراف، وتبديد الموارد، وتلوث البيئة (الحسن، 2011).

5. تعد استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية (Barbara, 1995).

سادساً: التنمية الحضرية:

لقد ظهر في السنوات الأخيرة تغيرات عديدة بعد الثورة الصناعية، والنمو الديموغرافي المتنامي للسكان والمرافق؛ لانتقال السكان من الريف إلى المدن، مما ساهم في جعل أكثر من نصف سكان المعمورة حضري، ذلك دفع العمرانيون لإيجاد حلول مناسبة وأنظمة تسيير كفيلة لمواكبة هذه التحديات؛ من أجل تكامل وتناسق حضري تتويجاً لهذه الحلول، وفي عام 1951م ظهر مصطلح التنمية الحضرية (علام، 2003).

ذكر ابن خلدون حول التنمية الحضرية قائلاً "إن الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيباتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق ما لم تأخذ من البعد الاجتماعي خطأ ومساراً لها،،

فالتنمية الحضرية هي عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، كما تشير كذلك إلى نشأة المجتمعات الحضرية ونموها (علام، 2000).

وهي تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروات، والمحافظة على البيئة وحمايتها، واحترام التنوع الثقافي للمجتمع، مما

يتطلب تلبية متطلبات الأجيال الحالية، دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة (الخولي، 1999).

وهي الرؤية المستقبلية للتطوير العمراني، وتطوير المواصلات، ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية، والبيئة التي تحتاج إلى تنمية مستدامة (المرجع السابق، 1999). وتعرّف التنمية الحضرية بأنها: عملية نشأة المجتمعات الحضرية، ونموها، وترتبط التنمية الحضرية بنمو وتطور الدولة، في ميادين إنشاء واستحداث المساكن في المدن التي تقع ضمن إقليمها، وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية ارتباطاً وثيقاً بعملية التخطيط، فهي تصيغ وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.

سابعاً: التنمية الحضرية المستدامة:

يستهدف مفهوم التنمية المستدامة توسيع اختيارات الناس وقدراتهم، وتحسين نوعية حياتهم، عبر تكوين رأس المال الاجتماعي، الذي يُستخدم بأكثر درجة ممكنة من العدالة؛ لتلبية حاجات الأجيال الحالية، دون المساس بحاجات الأجيال المستقبلية أو تعريضها للخطر. هناك تداخل وثيق لقطاع الإسكان مع كافة مجالات التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد، باعتباره الخطوة الأولى لتحسين نوعية حياتهم، لما يوفره من استقرار لهم، وبيئة صحية آمنة، مزودة بالخدمات الأساسية. من أجل ذلك عملت الأمم المتحدة على ترسيخ الاهتمام بقضايا السياسات الإسكانية والتنمية، وذلك بإقرار الاستراتيجية العالمية للمأوى في عام 1988م (نحو تنمية إسكانية مستدامة).

وقد أدت جهود الأمم المتحدة في المجال الإسكاني، إلى ظهور مفهوم "التنمية الحضرية المستدامة"، والذي تبلورت مفاهيمه في عام 1990م، بوضع برنامج لقياس "مؤشرات الإسكان"،

لربط سياسة قطاع الإسكان بعملية تخطيط الحكومات الشاملة؛ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المرجع السابق).

التنمية الحضرية المستدامة عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهي تمثل استراتيجية ذات غايات وأهداف محددة، فهي تضرب بجذورها في كل جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية ونظم سياسية وتقدم علمي وتقني بهدف تحقيق المتطلبات المتعددة للسكان من أجل الوصول إلى وضع أفضل، وبمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الأوضاع الحالية إلى أوضاع أكثر تقدماً لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً وجمالياً وذلك عن طريق الاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة في تحقيق أهداف وحل مشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة.

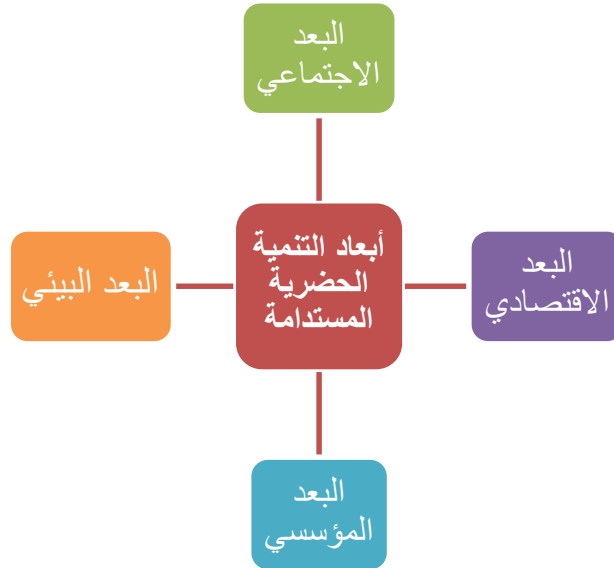
ترتبط عملية التنمية الحضرية المستدامة بعاملين هامين هما: التزايد المطرد في المكان، وزيادة المتطلبات والاحتياجات تبعاً للتطور الفكري والحضاري، وعلى ذلك تعتبر عملية التنمية الحضرية المستدامة هي العملية الملحة والموجهة لإيجاد تحولات في الهياكل العمرانية والاجتماعية والاقتصادية بحيث تؤدي إلى تكوين قاعدة وأسس قوية تمكن من إطلاق الطاقات الإنتاجية وتوفير الذاتية (علي، 2000).

وقد ظهرت فكرة التنمية الحضرية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض في ريودي جينيرو عام 1992م وقد ترجمت في الأجندة الحادية والعشرين التمهيدية المحلية حول العالم EA21، كذلك في مؤتمر (الهابيتات 2) الذي عقد في اسطنبول عام 1996، وأوصى بالحق في أن يمتلك كل فرد مساحة مخصصة للسكن، كما عرض مؤتمر URBAN 21 برلين 2000 أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية المستدامة في المدن حول العالم، كما ظهر مجدداً مفهوم التنمية العمرانية المستدامة خلال مؤتمر جوهانسبورغ 2002 (ديب ومهنا، 2009).

وقد خرج مؤتمر العمران 21 بالتعريف التالي للتنمية الحضرية المستدامة وهو: تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلاً عن الجانب العمراني الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة، هذه الأعباء هي نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية، إن طموحنا هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين الموارد والطاقة، وكذلك المدخلات والمخرجات المالية، التي تؤدي دوراً مهماً في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق الحضرية.

2.2 أبعاد التنمية الحضرية المستدامة:

تعتبر التنمية الحضرية المستدامة ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن بُعد رابع مهم، وهو متعلق بالسياسات البلدية والمحلية (جهة اتخاذ القرار) وهي كالتالي: (ديب ومهنا، 2009)



شكل (1.1): أبعاد التنمية الحضرية المستدامة

(ديب ومهنا، 2009)

البعد البيئي: هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث إن التحرك بصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي، هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك يجب العمل على حماية تلك الموارد، وإدارتها بشكل يضمن استمرارها لفترة أطول.

البعد الاجتماعي: هو حق طبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفاءة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، ويستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، هواء ..)، فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته (عمل، ترفيه، وقود...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

البعد الاقتصادي: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتوفر الدولة الخدمات والمنافع لرعاياها ومواطنيها؛ ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة، والترقي المضطرد للمجتمعات، ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار الصالح للالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، وتتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها (ديب ومهنا، 2009).

2.3 أهداف التنمية الحضرية المستدامة:

ذكر (عبد السلام، وحسن، 2003) مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة وردت في

Agenda 21 وهي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والاستقرار .
- رفع المستوى المعيشي للأفراد والحد من الفقر .
- تحقيق الحياة الصحية والمنتجة للإنسان .
- توفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والثروات عبر ترشيد استغلالها دون إسراف أو تبذير .
- المشاركة المجتمعية في وضع السياسات ومراجعتها وصنع القرار .
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

تحتاج التنمية المستدامة إلى إحداث التوازن بين العديد من الأهداف على عدة مستويات قد تتباين حيث قد تتأثر العدالة الاجتماعية في ظل التنامي الاقتصادي لبعض المناطق ذات الوفرة الاقتصادية على حساب منطقة أخرى ضعيفة الموارد، كما أنه قد تتعارض الاحتياجات المحلية للأفراد من مسكن وخدمات وامتداد على أراضي زراعية مع الاحتياجات القومية للحفاظ على الموارد الأساسية، وتحقيق هذا التوازن يحتاج إلى أجهزة إدارة وهياكل تنظيمية تقوم بوضع الأهداف والأولويات واتخاذ القرارات والعمل على إدارة تنفيذها ومتابعتها لتقديمها وتقويمها أحد السلام (عبد السلام، وحسن، 2003).

إن الإدارة السليمة لاستخدام الموارد من شأنها الحفاظ عليها دون إهدارها وتوفير البيئة المنتجة الدائمة، وسوء الإدارة للموارد أو الاحتياجات من شأنها القضاء على استدامة التنمية بالمجتمع وانتشار البطالة والفقر وما يترتب عليه من أمراض اجتماعية، إلا أنه من الأهمية بمكان تفعيل دور الأهالي والمشاركة المجتمعية مع السلطات العامة القائمة على أمور التنمية لأي مجتمع بغرض دفع وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يسمح بمشاركة مجتمعية إيجابية وفعالة في وضع واتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، ومن ذلك تبرز أهمية دور المحليات والمنظمات غير الحكومية في المشاركة في صنع القرار وإدارة التنمية العمرانية تحقيقاً للاستدامة، وتحقيق اللامركزية في الإدارة من خلال منظومة متكاملة تضمن الثلاث

أساليب الإدارة السابق ذكرهم وتقاس مدى فعاليتها في مدى قدرة ممثلي المجتمع من محليات ومؤسسات في إدارة مواردهم والقدرة على صياغة قراراتهم ومطالبهم وتأثير ذلك على السياسات العامة للإدارة المركزية أو العليا (عبد السلام، وحسن، 2003).

2.4 الأطراف المشاركة في التنمية الحضرية المستدامة:

- وسعيًا لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل دور المجتمع المدني فيها نستعرض الأطراف المشاركة في العملية التنموية ودور كل منها (سيد، هبة وآخرون، 2005).
- ✓ **الحكومة المركزية:** تختص بمستوياتها المختلفة بالنواحي السياسية وتوجيه توزيع الموارد مع إعداد أطر العمل المنظمة واللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية في المجالات المختلفة.
 - ✓ **المحليات:** وتُمثل المستوى الحكومي ذو الاتصال المباشر بالسكان، ويقع عليه الالتزام الدستوري بضمان إمداد السكان بالخدمات إما من خلالها أو عن طريق التعاون والمشاركة مع جهات خاصة وغير حكومية، وغالباً ما يقتصر دورها على الإدارة والإشراف لضعف قدرتها التمويلية بالإضافة إلى العديد من المشاكل والمعوقات المُحدِدة لقدرتها.
 - ✓ **المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:** وتشمل الهيئات والاتحادات التي لا تتبع الأجهزة الحكومية بمختلف مستوياتها والتي أنشئت لتحقيق أهداف تنموية "كتوفير التمويل، ورأس المال وتقديم العون، وليس الربح"، وتضم العديد من الخبراء والمتخصصين في شتى المجالات وغالباً ما يتمتع أعضاؤها بالكفاءة والالتزام.
 - ✓ **الجمعيات الأهلية:** وهي نوعية من المنظمات الرسمية أو غير الرسمية يتم إنشائها وإدارتها من قبل المواطنين لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والمادية كتوفير وتحسين الخدمات وهي غالباً ما تكون ضعيفة من الناحية التمويلية وتفقر للمهارات التخطيطية الفعالة للتنمية المحلية لكنها تضم مجال واسع من الأنشطة كالرياضة، والصحة، والتوظيف، والعقائد، واحتياجات الشباب والمرأة.

✓ **القيادات الشعبية والأهلية:** والمقصود بها ممثلي الشعب المنتخبين وتتنابن أدوارهم ومدى تأثيرهم على المواطنين بالمنطقة تبعاً لتنشئة العضو الثقافية وشخصيته وأسلوبه وخبرته في العمل القيادي.

✓ **الجهات المانحة:** هي الجهات الممولة لمشروعات التنمية سواء كانت محلية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، أو دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ويكون لهذه الجهات شروط وضوابط لتمويل تلك المشروعات.

2.5 مؤشرات عالمية للتنمية الحضرية

2.1.1 مفهوم المؤشرات الحضرية:

المؤشر هو مقياس يُلخص معلومات حول موضوع معين، ويعطي صورة واضحة للوضع الراهن، ويقيم الأداء، ويتنبأ بالأوضاع المستقبلية والاتجاه العام (المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض، 2013) يعد المؤشر مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة، أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة، يستقر عنها صانع القرار. والمؤشر يوفر معلومة كمية أو نوعية تساعد في تحديد أولويات التنمية الحضرية وهو أساس لوضع السياسات وإعداد خطط تحقيق أهداف تحسين جودة حياة مواطني المدينة (عبد الحميد، 2017)، كما تعتبر المؤشرات طريقة قياس دقيقة للاقتصاد والبيئة والظروف الاجتماعية للمجتمع على المدى الطويل للسماح لمزيد من القرارات بصورة فعالة ومدروسة (Rhonda, 2003).

2.1.2 خصائص المؤشرات الحضرية:

- التعبير عنها بأرقام أو معدلات أو نسب، تعكس الأوضاع الحضرية العمرانية، والديموغرافية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- ذات صلة مباشرة بإعداد السياسات والبرامج ومتابعة تنفيذها.
- أن تكون المؤشرات واضحة وسهلة الفهم، وتعبر بدقة عن المراد قياسه.
- أن تكون المؤشرات قادرة على قياس التغييرات في العوامل الحضرية.

- أن تكون مستمدة من بيانات موثوق بها احصائياً.
- يجب أن يكون المؤشر قادر على تقديم صورة عامة عن الوضع الراهن للمدينة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية...الخ باستعمال مصادر المعلومات المتوفرة وبحيث تكون مفهومة من قبل المواطنين.

2.1.3 أنواع المؤشرات وأعدادها:

قامت مجموعة من الخبراء في التنمية الحضرية المستدامة، برعاية من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات)، بإعداد إطار يتضمن 46 مؤشراً أساسياً، يعبر عن أهم العوامل الحضرية بكل المستويات، العالمية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية، أضيفت لها 5 مؤشرات أخرى في عام 1998م، بهدف التمكن من حساب دليل التنمية البشرية، وقياس فاعلية المجتمع المدني، ما زال إطار عدد 51 مؤشراً هو الأفضل لعكس تغيرات وتأثر وأنماط التحضر الأساسية، أكد (الهابيتات) وجميع الخبراء أهمية إضافة حزمة معقولة العدد؛ لتعكس خصوصية الوضع الحضري المعين (مدينة، منطقة، قُطر، إقليم) لإطار المؤشرات (عبد الحميد، 2017).

2.6 معوقات التنمية الحضرية وآليات مواجهتها:

تواجه عملية التنمية الحضرية للمجتمعات العديد من المعوقات، وتتشعب حسب طبيعة المجال المقصود به عملية التنمية وطرقها وأساليبها، والتي لا بد من التعرف عليها لوضع آليات لمواجهتها من أجل تحقيق الأهداف التنموية، ومن هذه المعوقات: (عبد اللطيف، 2002):

- عزلة النظريات التعليمية عن واقع المجتمع.
- عدم استقرار الأوضاع السياسية، وبالتالي غياب التوجيه السياسي المستقر.
- قلة الكوادر الفنية التي تساعد على نجاح برامج التنمية.

- ندرة التطوع وعدم وجود القيادات الطبيعية الموثوق بها.
- عدم وجود الإدارة العملية للمشروعات مما يعطل الأداء.
- عدم التوازن بين الهيئات وبعضها لتحقيق الأهداف.
- عدم إتاحة الفرصة للمشاركة من جانب المستفيدين وعدم وعي أفراد المجتمع المحلي بأهمية الاعتماد على الذات.

ثانياً: آليات مواجهة معوقات التنمية:

تختلف مواجهة معوقات التنمية من وجهة نظر التخصصات المختلفة، ومن آليات

مواجهة معوقات التنمية ما يلي:

- إعداد الدراسات الكافية لتحديد المشروعات وأهميتها بالنسبة للمجتمع.
- إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- الاستفادة من سلبيات ومميزات التجارب السابقة.
- ضرورة تعريف الناس بأهداف وطبيعة الخدمات.
- معالجة الروتين الحكومي من خلال الإدارة العلمية وعقد دورات تدريبية مستمرة للعاملين.
- توفير المستشارين الذين يساعدون على تحديد الأهداف.
- تشجيع حركة التطوع من خلال ربطها بالحوافز المناسبة.

خلاصة الفصل

نتيجة لما تقدم من تعريفات للتنمية الحضرية المستدامة، فإن معظمها يركز على تفعيل دور المشاركة المجتمعية في العمليات التنموية، لأنها سبب أساسي في تحقيق الأهداف التنموية، وأن نجاح أو فشل الخطط والمشاريع التنموية يرجع في كثير من الأحيان لعدم مشاركة الأهالي في وضع تلك الخطط وعدم إشراكهم في تحديد احتياجاتهم ومشاكلهم، وأن المركزية الإدارية هي السبب الرئيسي في هذا الضعف، لذا يجب تفعيل اللامركزية في العمل الإداري وفي التخطيط للتنمية، ووضع القوانين والسياسات التي تضمن تلك المشاركة، ويعتبر العزوف عن المشاركة المجتمعية أهم معوقات التنمية الحضرية المستدامة، وتعدد الأطراف المشاركة في التنمية الحضرية المستدامة، و تضم المؤسسات الحكومية والأهلية والأفراد والجهات المانحة والقيادات الشعبية وغيرها، ولا يمكن اقتصار أطراف المشاركة على فئة معينة بل يجب أن تشمل كافة أفراد المجتمع أو ممثلين عنهم من كافة الجهات المعنية والمناطق الحضرية. والفصل الثالث سيناقد المشاركة المجتمعية بشيء من التفصيل.

الفصل الثالث

المشاركة المجتمعية

الفصل الثالث: المشاركة المجتمعية

تمهيد:

تعد المشاركة المجتمعية (Community Participation) أحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية المحلية، حيث تتيح الفرصة أمام مختلف فئات المجتمع المحلي للمساهمة في إعداد وإدارة وتنفيذ خطط التنمية بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم، والقيام بدور إيجابي في إنجاز المشروعات التنموية بشكل مستدام، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة. وتتطلب المشاركة الحقيقية والفعالة اعتماد مبدأ التمكين المستدام لبناء القدرات الشعبية وتكريس الجهود والإمكانات البشرية لدى المجتمعات المحلية.

تقاس مؤشرات نجاح الخطط التنموية بمدى إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، لأن جميع الخطط والمشاريع التنموية تستهدف أفراد المجتمع بكل شرائحه، فأفراد المجتمع إن لم يشتركوا في وضع الخطط والبرامج التنموية سيصطدم المخططون بعدم تجاوب وتفاعل المجتمع مع هذه المشاريع لأسباب متعددة، ومنها أن أفراد المجتمع لم يكونوا شركاء في تحديد هذه المشاريع، أو أنها لا تلبي حاجاتهم وأولوياتهم.

استعرض الباحث خلال هذا الفصل مفاهيم المشاركة المجتمعية وأهميتها في التنمية المحلية، والتعرف على أساليب ومستويات المشاركة في العملية التنموية، شروطها، متطلباتها ومبادئها، كما يصف درجات وصور المشاركة المجتمعية، إضافة إلى استعراض التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية في عمليات التنمية المحلية، وأخيراً آليات تفعيل المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية.

3.1 تعريف المشاركة المجتمعية:

إنَّ مصطلح المشاركة المجتمعية له العديد من التعريفات التي تختلف من دولة إلى أخرى، وفي الدولة نفسها، وذلك تبعاً للتخصص الذي يُطرح المفهوم من خلاله، وكذلك بسبب

تعدد اتجاهات العمل، ويركز كل من الكتاب والمفكرين على تعريفها من وجهة نظر المجال الذي يعملون فيه ليعززوا عملهم ويحققوا أهدافهم، والتعريفات التالية تسرد بعض المفاهيم بشكل عام مع التركيز على المفهوم التنموي والتخطيطي للمشاركة.

أولاً: المشاركة المجتمعية بمفهومها العام:

المشاركة بمفهومها العام تعني اشتراك جماهير الناس أو ممثلين عنهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورسم الأهداف العامة للدولة والمجتمع، وهي بهذا المضمون تحمل معنى الديمقراطية (غنيم، 2005، ص 93).

والمشاركة هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (رحال، 2006).

وتعريف المشاركة المجتمعية في اللغة بأنها تلك العملية التي يقتسم فيها المرء مع غيره لتأدية عمل ما (غنيم، 2005، ص 168).

وهي الإسهام المنظم لأكبر قدر ممكن من شرائح المجتمع المختلفة في صنع القرارات والمشاركة في العمليات المرتبطة بالتأثير على مناحي الحياة المختلفة بوسائل المشاركة المتاحة (على، المصري، 2011).

يقصد بالمشاركة المجتمعية بصفة عامة على أنها الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعة سواء مادية أو عينية، كما يمكن تحديدها أيضاً بأنها مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع والتنسيق بينها من أجل تحقيق الصالح العام في المجالات المختلفة في المجتمع (إبراهيم، 2007).

ثانياً: المشاركة المجتمعية بمفهومها التنموي:

وتعرف المشاركة بمفهومها التنموي (غنيم، 2005) بأنها: اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها، وهي بهذا المعنى تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم أو تنمية من أسفل، والتي تعمل على إلغاء الدور المتعاطم للحكومة وتحسن من محتوى خطط التنمية وتسهل من تنفيذها وتفعّل دورها وتأثيرها.

ومن هذا المنطلق، فالمشاركة الشعبية في التنمية المحلية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فاعلة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي.

ولنجاح المشاركة المجتمعية لابد من وجود لامركزية حقيقية توزع فيها السلطة مكانياً ومؤسسياً بشكل واضح وفعال كما هو الحال في كثير من دول العالم النامي، وعلى الرغم من الفوائد الجمة للمشاركة المجتمعية إلا أنه قد يساء استخدامها من قبل الحكومة والشعب وبالذات في المجتمعات الفسيفسائية، لذلك فإن نجاح خطة التنمية ترتبط بمدى تعاطيها مع الأولويات القومية واهتمامها بالاختلافات الإقليمية والمحلية بأسلوب يضمن عدم حصول تناقض ويعمل على تحقيق التوازن من خلال محتوى واقعي وحقيقي (غنيم، 2005).

ويقصد بالمشاركة في التنمية بأنها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ البرامج والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة في الخدمات العامة أو المشاركة في الحفلات العامة التي تريد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها (رحال، 2006).

وجاء في دليل الإجراءات للتخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلديات الفلسطينية (وزارة الحكم المحلي، 2009م) تعرف المشاركة بأنه الاعتماد على مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي والقطاع الخاص وجميع ذوي الشأن في تحديد القضايا والأولويات التنموية وعمليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

ثالثاً: المشاركة المجتمعية في التخطيط:

يعني إشراك الأفراد في كل مراحل دورة المشروع: التشخيص، تحديد المشكلات، ترتيب الأولويات، تحديد الاحتياجات التنموية، إعداد مخطط عليه تقييم الوضع بالمشاركة وتحويلها إلى مشاريع نابغة من احتياجات المجتمع تكون قابلة للتنفيذ (غنيم، 2007).

كما ويشير إلى دخول أفراد المجتمع في اللجان والهيئات المسؤولة عن إعداد وتقنية ومتابعة الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون اشتراكهم اشتراكاً فعلياً يساهم في إحداث التنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية.

وفي سياق العمل البلدي يمكن تعريف المشاركة بأنها: عملية تواصل ذات اتجاهين بين الهيئة المحلية والمجتمع تعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين وتقديم مدخلات من المواطنين بشأن قضية ما قبل اتخاذ الهيئة قرار بشأن تلك القضية أو وضع السياسات أو تحديد اتجاه لأخذ القرار. (دليل صندوق إقراض البلديات، 2011 ص 3). كما أن هنالك ضرورة لمساهمة الناس في صنع التغييرات الهامة التي تجري بمجتمعاتهم؛ إلا أن مشاركة السكان في إحداث التغيير يصبح ذات أهمية بالنظر إلى بعض الاعتبارات الهامة:

- إذ بدون مساهمة السكان ومشاركتهم لا يصبح هنالك معنى للديمقراطية.
- غياب المساهمة يؤدي إلى الانعزال والسلبية والمشاكل.
- إن مساهمة الإنسان في توجيه حياته تؤدي إلى نمو إحساسه بكيانه الشخصي.

- تصبح التغييرات التي يقوم بها المواطنون أنفسهم أو يشتركوا فيها ذات أهمية، كما أنه تدوم أطول من التغييرات المفروضة عليهم.
- أن المشاركة تؤدي إلى فهم متكامل وإمكانية كبيرة في التعامل مع المشكلات، أي أن السكان هم أصحاب المصلحة الحقيقية وهم الذين يشعرون بحقيقة المشاكل التي تواجه حياتهم ومن ثم فإنه من المنطقي أن يشتركوا في حلها.
- إن فرض التغيير على السكان يؤدي إلى رفضه ومقاومته؛ وبالتالي فشل أي جهود لعلاج المشكلات المجتمعية.

قصد الباحث بالمشاركة المجتمعية في مجال التنمية الحضرية المستدامة: أنها الجهود التي تبذلها البلديات والوزارات والمؤسسات المعنية لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية والتي تهتم بالارتقاء والنهوض بالمنطقة الحضرية بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به الوزارات أو البلديات أو المؤسسات المعنية في التنمية الحضرية المستدامة في المجتمع.

3.2 أهمية المشاركة المجتمعية:

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وحضرياً، وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع القيود أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه.

إن مشاركة المجتمع المدني تسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي، فالمشاركة المجتمعية تسمح بالعملية الديناميكية المتواصلة في العمل، كما يعزز التوافق المثمر والحلول الابتكارية،

ويسد الفجوات في المعارف والسلطة القائمة بين الخبرات التكنوقراطية والمشاركة المحلية (UN-HABITAT, 2005).

المشاركة المجتمعية تزيد من المعارف المحلية للشباب، وتعزز التجاوب، ويزيد من الشفافية ومن المساءلة، التي تعزز بدورها تقديم الخدمات بفعالية، يضاف إلى ذلك أن المشاركة في نظم الإدارة تعمق من إحساس المجتمع المدني بالانتماء والملكية حيث يصبحون صناع مصائرهم الذاتية ومحدديها، وهكذا فإن إشراك المجتمع المحلي لا يؤدي فقط إلى تطوير إحساس قوي بملكية المدينة فيما بين المواطنين، ولكن يلزمهم بخاصة عندما تتغير ظروفهم الاقتصادية أو يجعلها ممكنة؛ بضمان التحسين المستمر بمختلف الطرق، ولو حظ أن مجموعة من التحديات الصعبة التي تواجه العالم اليوم لا يمكن أن تحلها الحكومات وحدها، وإنما يستلزم الأمر مشاركة أصحاب المصلحة في ذلك لأن لديهم معلومات ضرورية وخبرات واتصالات بالدوائر الرئيسية، فالمشاركة المجتمعية تمثل اللامركزية في العمل الإداري في المجتمعات، وهو أساس الحكم الصالح وتمكين الناس، وترجع أهمية اللامركزية في الإدارة إلى أن الإداريين المحليين يوفرون مجالاً أفضل وأكثر راحة ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم، وتخلق فرصاً أكثر لمشاركة الجمهور وإسهامه، وتجعل الحكومات المحلية أكثر تجاوباً وتكيفاً مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر (UN-HABITAT, 2005).

3.3 أهداف المشاركة المجتمعية:

لعملية المشاركة المجتمعية مجموعة كبيرة من الأهداف تسعى في مجملها إلى الارتقاء بالعمل من كافة جوانبه وتحقيق النجاح للعملية التنموية، ويذكر غنيم في كتابه مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي أن المشاركة المجتمعية تحقق أهدافها من خلال:

- المساهمة في الحد من دور الصفوة المحلية وتعمل على إزالة الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن طبيعة البنية الاجتماعية القائمة.
 - إظهار تصور واضح ومحدد بطبيعة المشاكل التي يواجهها المجتمع الأمر الذي يساعد على رسم الأهداف وتحديد الأولويات بدقة.
 - تعزيز ثقة الجماهير بنفسها وتؤكد على القيم الخاصة باحترام الجهد العام والمال العام.
 - جهوزية الجماهير لتقبل التغيير والتحديث المنتظر نظراً للمشاركة الشخصية أو التمثيلية في إحداث ذلك من ناحية ولوجود قناعة بأهمية ذلك وأثره الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي على حياة المجتمع والأفراد من ناحية أخرى.
 - تقلل المشاركة المجتمعية من البيروقراطية الإدارية وتعزز من مبدأ التنسيق بين هيئات التخطيط في المستويات الإدارية المختلفة.
- ويذكر دليل دعم قدرات الفاعلين المحليين في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (غنيم، 2001) أنه يمكن للأهداف والأساليب والأدوات والأنشطة التشاركية أن تسهم جميعاً في خلق عملية تنمية مستدامة تكون قائمة على مبادئ الالتزام بتحقيق الأهداف، فالمشاركة هي السبيل الأمثل لتحقيق مبادرات التنمية المستدامة، حيث أنها ستؤدي إلى:
- رفع حس التملك من جانب المنتفعين.
 - زيادة الالتزام بالأهداف والنتائج.
 - تحقيق الاستدامة.
 - رفع القدرات وحس المساعدة الذاتية.
 - إرساء دعائم مؤسساتية وإبرام اتفاقيات التعاقد والشراكة مع باقي الفرقاء.
 - دعم الديمقراطية المحلية.

3.4 أساليب المشاركة المجتمعية وصورها:

تختلف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد وتحدّد الأعمال التي يقومون بها، ويمكن أن تحدث المشاركة المجتمعية بعدة طرق وأساليب، أهمها: (غنيم، 2001).

أولاً: المشاركة المباشرة: يمكن تعريفها بأنها مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات وجماعات منتظمة مستهدفة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أو في مرحل منها، ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالاً عدة أهمها:

- استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات والمقابلات والمؤتمرات العامة.
- اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الإداري المحلي.
- برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصاً ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس، والهيئات التطوعية وموظفي الإرشاد.
- وسائل الإعلام المختلفة.
- الاستبيان والدراسات المختلفة والاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة.

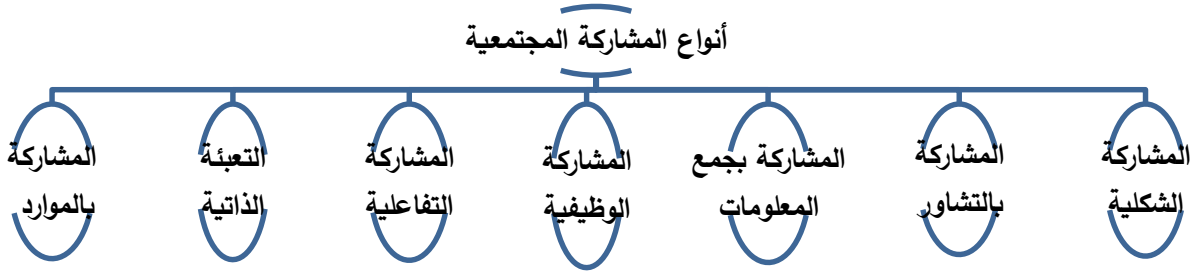
ثانياً: المشاركة غير المباشرة: تحدث بواسطة أشخاص معينون، وبتكليف من جهات معينة أو دوافع ذاتية مثل لجان الأحياء في بلدية خانيونس والمجلس البلدي.

إن المشاركة المجتمعية حظيت باهتمام كبير من قبل الدول والحكومات، وكان نتيجة لهذا الاهتمام الزائد ظهور مفهوم التخطيط بالمشاركة أو ما يعرف بالتخطيط من أسفل إلى أعلى تمييزاً له عن التخطيط بدون مشاركة. إن تحقيق مفهوم المشاركة المجتمعية يعتمد بشكل كبير جداً على الفعاليات المجتمعية والجمعيات الأهلية التي تعرف باسم وسطاء التغيير ويعود السبب في هذه التسمية إلى اعتبار هذه الفعاليات والجمعيات هي الممثلة إلى حد كبير للمجتمع

الذي تعيش فيه، وهي أيضاً التي تقوم بدور إحداث التغيير فيه وهذا ما يؤكد ويدعم الفكرة القائلة أن التخطيط والتغيير يجب أن ينبع من المجتمع، أي أن تكون عملية التخطيط والتغيير ذاتية أما عن دور فريق التخطيط فهو أشبه ما يكون نور العامل المساعد.

3.5 أنواع المشاركة المجتمعية:

تتعدد المشاركة وتتنوع في مستوياتها ودرجاتها: من التشاور البسيط مروراً بالعمليات المشتركة لصنع القرار، ووصولاً إلى الإرادة الذاتية من جانب المنتفعين أنفسهم (عبد اللطيف، 2002)



شكل (3.1): يوضح أنواع المشاركة المجتمعية

- أ. المشاركة الشكائية: لا يشترك الأشخاص في عملية صنع القرار، ويمكن تمثيل ذلك بجمع أفراد الحي لعرض تخطيط منطقة معينة مثل فتح شارع معين في نطاق البلدية.
- ب. المشاركة بالتشاور: يشارك الناس من خلال استشاراتهم بالأمر التي تهمهم ويستمع أصحاب القرار لاقتراحاتهم وتصوراتهم ومشاكلهم وبينون عليها العمل، ويمكن تمثيل ذلك باللقاءات التي تقوم بها البلدية مع السكان للاستماع للسكان.
- ج. المشاركة في جمع وإعطاء المعلومات: يشارك الناس من خلال الإجابة على الأسئلة التي يطرحها آخرون يرغبون في الحصول على المعلومات، وعادة ما يتم استخدام الاستمارات والاستبيانات أو غيرها من الأساليب التقليدية، مثل حملة ترقيم المباني التي قامت بها بلدية خانيونس في العام 2017م.

د. **المشاركة الوظيفية:** يشارك السكان من خلال تشكيل مجموعات للدعم من أجل تحقيق مشروع ما، غير أنهم لم يدمجوا منذ البداية ولم يتدخلوا سوى من مرحلة التنفيذ مثل مشاركة الأهالي في تنفيذ حملة "النظافة من الايمان" التي ساعد خلالها السكان في تنظيف المدينة.

هـ. **المشاركة التفاعلية:** يشارك الناس في التشخيص والتحليل اللذان يؤديان إلى تخطيط العمل وبالتالي يكون لهم النصيب الأكبر في ضمان الاستثمارات الموجهة للعملية التنموية وكذا الحفاظ على الهياكل والممارسات، مثل المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية التنموية 2013-2016م وأيضاً لعام 2018-2012م لبلدية خانيونس.

و.

ز. **التعبئة الذاتية:** يشارك السكان من خلال الأخذ بزمام المبادرة، بدلاً من الاعتماد على الدعم الخارجي علماً أن العملية التشاركية لا تلغي الدعم الخارجي من قبيل الدعم المالي التكميلي أو التقني، إلا أنهم يتحكمون ويراقبون كيفية استعمال هذه الموارد.

ح. **المشاركة ببعض الموارد المحلية:** يشارك الناس من خلال الإمداد ببعض المواد كالأسمنت، أو باليد العاملة، أو بالمال، أو غيرها من الموارد المادية، وفي هذه الحالة، تنتهي المشاركة بانتهاء الحوافز.

لا يوجد منهج واحد يمكن إتباعه بشكل عام لتنظيم عملية المشاركة، الطريقة التي يتم بها تنظيم المشاركة تعتمد على الكثير من المتغيرات والعوامل التي يصعب حصرها، إلا أن هناك مجموعة من الشروط والركائز التي تبنى عليها المشاركة، حيث تستند إلى مجموعة من القيم، أهمها:

- شعور كل فرد من أفراد المجتمع بانتمائه إلى هذا المجتمع، وبأن هناك ظروف ومشكلات ومصالح مشتركة وعلاقات متبادلة بينه وبين كل فرد فيه.

- تعاون طوعي بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته يهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة مصالح والاحتياجات الأساسية لهم.
- معارف وخبرات محلية تمكن من الاعتماد على الذات.
- مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم.
- نظم لامركزية وعلاقات ديمقراطية تشجع وتدعم المبادرات المحلية في برامج التنمية المجتمعية الشاملة بكافة مراحلها.

3.6 مستويات المشاركة المجتمعية:

يمكن تقسيم المشاركة المجتمعية إلى ثلاث مستويات رئيسية، أدناها العمل بطريقة محددة سلفاً من الآخرين، والمستوى الثاني استشارة المستفيدين في تحديد أولوياتهم، المستوى الثالث السكان هم أصحاب القرار في التخطيط والتنمية والمتابعة والمسؤولية. حدد (عبد اللطيف، 2002) أبعاد المشاركة المجتمعية في ثلاث محاور:

- المشاركة في اتخاذ القرارات: مثل قرارات المجلس البلدي في بلدية خانيونس، والذي يتكون من رئيس المجلس بالإضافة الى 13 عضواً.
- المشاركة في الأنشطة: مثل مشاركة الأهالي في تنظيف الشوارع "حملة النظافة من الايمان" لكافة مناطق محافظة خانيونس بالتعاون مع البلديات.
- المشاركة في قيم التنمية: مثل المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية التنموية لبلدية خانيونس 2013-2016م وأيضاً لعام 2018-2021م لبلدية خانيونس.

3.7 مبادئ وشروط المشاركة المجتمعية:

لتحقيق أهداف المشاركة المجتمعية لابد من تحديد جملة من المبادئ والشروط، التي تضمن العمل بها، وتحقيق النتائج بالشكل المرضي، وهي:

- التواصل: التواصل الحر من جميع المعنيين.
- احترام الرأي الآخر: التمثيلية الديمقراطية لجميع الفئات المعنية (الجنس، السن، العرق الخ).
- الالتزام: فرص متوازنة للجميع في مختلف مراحل (التشخيص والتخطيط).
- المستويات المتقاسمة: مشاركة الجميع في اتخاذ القرار.
- التضامن: مساهمة الجميع حسب الإمكانيات.
- التعاون في إطار المساواة
- العمل الجماعي
- التشاور

3.8 معوقات المشاركة المجتمعية:

إن المشاركة لا تولد في أي مجتمع مهما كانت طبيعته أو حجمه إلا في حالة توفر العوامل التي تساعد في نشأة المشاركة المجتمعية وتطورها، إلا أن هذه الظروف تختلف باختلاف الدول، حتى ضمن حدود الدولة، وبشكل عام يمكن حصر معوقات عملية التخطيط فيما يلي (قرارية، 2004):

- الضعف في حيز السلطات المسؤولة من حيث إيمانها بضرورة المشاركة في عملية التخطيط والتنمية.
- عدم القدرة على التعبير وحرية الرأي لجميع أفراد المجتمع بشكل كاف بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- الفجوة الواسعة الموجودة بين أصحاب القرار في مؤسسات المجتمع التنموي والعاملين فيها من جهة والسكان من جهة أخرى.
- غياب سياسات التحفيز والتشجيع في الدولة.

- عدم معرفة العاملين لحدود مشاركتهم وفهمهم للمشكلة ومتطلباتها وظروفها.

3.9 آليات تفعيل المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية:

حتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بدورها المطلوب كشريك فاعل وقوي في عملية التنمية، لا بد من العمل على مواجهة التحديات سابقة الذكر، بالاعتماد على وسائل وتقنيات عملية وفعالة تعمل على تعزيز تلك المشاركات. تركز آليات تفعيل المشاركة الشعبية على الأهداف المحددة من قبل المجتمع المشارك والمصممين أو المنقذين، وإدخال السكان المحليين بشكل ديناميكي في العملية التنموية.

ولعل أهم وأفضل تلك الآليات هي تلك التي ترتبط وتصنف ضمن أنماط تتعلق بدرجات المشاركة التي ذكرت سابقاً، وهي تقسم إلى أربعة أنماط، يعبر كل منها عن درجة المشاركة. ويوضح الجدول رقم (3.1) هذه الأنماط وأمثلة لكل منها، مع الانتباه أن هذه الآليات تخدم مشاركة المواطنين في المستويات التي تتعلق بالتخطيط المحلي للبلدات والمدن والتخطيط الإقليمي، إلا أنه يمكن الاستعانة بها كمدخل للتقنيات والآليات الممكن اتباعها في المستويات المختلفة من المشاريع.

جدول (3.1): أنماط وآليات المشاركة الشعبية في عملية التنمية المحلية

| النمط | آلية المشاركة | الوصف |
|------------------------|---------------|---|
| لقاءات تعريفية للعامّة | المعارض | لصق الخرائط والصور وخيارات الخطط في معرض بارز في المدنية أو المكتبة العامة، تزود هذه المعارض الزوار بالمعلومات بطرق غير رسمية في أوقات فراغهم |
| | لقاءات عامة | تنظيم لقاءات لإعلام العامة والشخصيات والأفراد الداعمين، وعرض مادة تغطي المدخل العام وأهداف البرنامج التنموي |

| | | |
|--|--|--|
| مطبوعات تعريفية للعامه اللقاءات معهم | لوحات إعلانية وإعلانات في الصحف والنشرات المطبوعة وبروشورات، وذلك إعلام العامة بالتقدم بالبرنامج ومواعيد اللقاءات معهم | |
| صفحة انترنت معلوماتية فقط والجداول اللازمة | صفحة العامة على شبكة المعلومات العالمية، يتم تحديثها تبعا للتقدم بالبرنامج التنموي، تحوي الخرائط والصور والبرامج | |
| مواد صحفية | التنسيق لتطوير العلاقة مع الصحف المحلية أو مع صحفيين ومحررين محليين، لتزويدهم بالأخبار ذات الأهمية وبآراء العامة من خلال عملية دورية تتناسب مع التقدم في البرنامج التنموي. | |
| تقنيات الوسائط الرقمية | استخدام الصحف والراديو والتلفزيون والفيديو والبوسترات ولوحات الإعلانات لاطلاع العامة بالمعلومات | |
| جلسات استماع للعامه | لقاءات رسمية تتيح للعامه إبداء الآراء ووجهات نظرهم تجاه القضية أو المشروع المطروح، وأيضا إمكانية التصويت عليه | |
| مدخلات من العامه | صفحة انترنت للتفاعل | صفحة للعامه على شبكة المعلومات العالمية، تتضمن إمكانية استقبال الرسائل والاستفسارات والتصويت أيضا. |
| المسح العام المباشر | استبيانات لأخذ التعليقات والآراء، ومعرفة أهداف وتوجهات المجتمع | |
| اجتماعات للتقاش | اجتماعات للعامه عن احتياجاتهم وإمكانياتهم وكيفية تحقيقها من وجهة نظرهم | التفاعل |

| | | |
|------------------------------|---|---------|
| ورشات العمل | عرض وتقديم مراحل وتصاميم المشروع أمام المشاركين، هذه التقنية تعزز التفاعل مع الفرد ضمن المجتمع، مجموعات التفاعل الصغيرة هذه ممتازة للنقاشات النقدية وحل المشاكل | |
| اجتماعات لتحديد أفضلية العمل | اجتماعات تقييمية من خلال آلية يتم بواسطتها عرض التصاميم والخيارات والأنماط المتعددة المتاحة، ويتم أخذ انطباعات الجمهور وتصويتهم حول الخيارات التي يفضلونها. | |
| لجان القيادة أو التحكم | تؤسس لتزويد فريق التخطيط أو العمل بالمعلومات الراجعة والنصائح، لتشكيل إطار العام للعملية، تتكون هذه اللجان من ممثلين عن الهيئات المحلية ومن رجال الأعمال والوكالات غير المتخصصة ومن مجموعات المواطنين | |
| اجتماعات أصحاب المصلحة | تمثل كافة التنوع الديمغرافي في المنطقة (الأجناس، المذاهب، مستوى الدخل...)، ويجب أن تتضمن المنتخبين المحليين والموظفين والمالكين، وذوي الاختصاصات المختلفة ومزودي الخدمات ومن سكان المنطقة، وتوجه الدعوات لأكثر عدد ممكن بحيث قد يصل الحضور إلى مئة شخص. | الشراكة |
| مقابلات أصحاب المصلحة | عبارة عن اجتماعات (شخص-شخص) مع أعضاء المجتمع البارزين، وتتم المقابلات بتوجيه مجموعة من الأسئلة المحددة بهدف الحصول على معلومات تفصيلية في مجال خبراتهم ورؤيتهم | |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على (ASELY , 2005)

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تبين أن المشاركة المجتمعية سبب رئيسي في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات والبلديات والمؤسسات، وهي تحقق اللامركزية في العمل الإداري، مما يزيد من الكفاءة في الأداء، ويزيد من انتماء المجتمع للخطط التنموية وحرصه على تنفيذها لأنه أصبح جزءا منها، ويصبح التخطيط من الأسفل للأعلى، ويعزز ثقة الجمهور في عملية التخطيط، والإيمان بدور المشاركة المجتمعية وتبنيها كسياسة في التخطيط ووضع معايير لمتابعتها يضمن تنفيذها بالشكل الأمثل، وتتعدد صور ومستويات وأنواع المشاركة ويمكن تحديدها بناء على طبيعة العمل، وأخذ الأفراد والسكان لزام المبادرة يعتبر أرقى أنواع المشاركة المجتمعية، والتي لا بد من العمل للوصول لمثل هذا المستوى من المشاركة، كما ويجب العمل على التعرف على معوقات المشاركة المجتمعية لتجنبها.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات

4.1 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4.2 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف الحمداني (2006:100) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات

والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

4.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتناولها البحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة المستهدف مهندسي البلديات ولجان الأحياء في مدينة خانيونس.

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من 115 مفردة وتم استرداد 108 استبانة بنسبة استرداد 93.9% صالحة للتحليل الإحصائي.

4.4 نبذة تاريخية عن منطقة الدراسة (مدينة خانيونس):

• الموقع

خان يونس مدينة تاريخية تجمع بين أصالة التاريخ وحدثة المستقبل، تقع في الجزء الجنوبي من محافظات غزة، وهي مركز محافظة خان يونس، يحدها من الجنوب مدينة رفح ومن الشمال مدينة دير البلح، ومن الشرق فلسطين المحتلة، وهي مدينة ساحلية تطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة الغرب، وتعتبر ثاني مدينة في قطاع غزة من حيث السكان بعد مدينة غزة.

• تاريخ المدينة

ترجع البداية التاريخية لمدينة خان يونس إلى عهد الإغريق حين بنوا المدينة الساحلية التي كانت تسمى حينها "جينيسس"، أما مدينة خان يونس الحالية فقد ارتبط إنشاؤها بعهد المماليك، وتحديداً بالسلطان برقوق الذي حكم مصر وبلاد الشام من العام 1382م إلى العام 1399م. وقد تعرضت خان يونس عبر تاريخها لعدة مذابح كان من أشجعها مذبحه عام

1956م والتي استشهد فيها قرابة 1000 شهيد من أبناء المدينة ونحو 2000 شهيد من الجنود المصريين الذين قضا دفاعاً عنها. إلى جانب ذلك تعرضت خان يونس للتدمير الممنهج وتجريف الأراضي الزراعية وهدم البيوت السكنية والمنشآت الصناعية والمراكز الحكومية من قبل الاحتلال الصهيوني، فيما قدمت العديد من أبنائها شهداءً وأسرى وجرحى. وقد جثم الاستيطان الإسرائيلي على ثلث أراضيها لما يزيد عن 38 عاماً مما أوقف النمو الطبيعي والحضاري للمدينة.

• المساحة والسكان

تبلغ مساحة مدينة خان يونس نحو (54516) دونم وبذلك تعتبر أكبر مدن محافظات غزة من حيث المساحة، ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من 230 ألف نسمة، وهو ما يمثل 17% من مجمل سكان محافظات غزة، وبذلك تعتبر ثاني أكبر مدن محافظات غزة من حيث عدد السكان.

• المناخ

يتبع مناخ محافظة خان يونس لمناخ البحر الأبيض المتوسط (حار جاف صيفاً دافئ ممطر شتاءً) ويعد مناخ خان يونس نافذة غربية لإقليم النقب الصحراوي في جنوب فلسطين، ويبلغ المتوسط السنوي لدرجة الحرارة في خان يونس 22 درجة مئوية، ويعد شهر كانون الثاني/يناير أكثر شهور السنة انخفاضاً في درجات الحرارة بينما يعد شهر آب/أغسطس من أكثر شهور السنة حرارة.

• الصحة

يوجد في المدينة عدة مستشفيات أهمها: مجمع ناصر الطبي، مستشفى غزة الأوروبي، مستشفى الأمل التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، مستشفى دار السلام، بالإضافة إلى العديد من المراكز الطبية التابعة لوزارة الصحة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين -الأونروا.

وتعمل هذه المشافي والمراكز الطبية على تقديم خدمات الرعاية الصحية المختلفة لكافة المواطنين في مدينة خان يونس.

• التعليم

يوجد في المدينة العشرات من مدارس التعليم العام والتي تتبع لوزارة التربية والتعليم ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين - الأونروا - والقطاع الخاص، أما بالنسبة للتعليم العالي فيوجد في المدينة عدد من الجامعات ومنها الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى، جامعة القدس المفتوحة، جامعة فلسطين إلى جانب عدد من الكليات الجامعية والمعاهد التقنية ومنها الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، وكلية مجتمع الأقصى وكلية تدريب خان يونس KYTC.

• التجارة

احتلت مدينة خان يونس وقلعتها عبر التاريخ مركزاً لعدة أغراض تمثلت في التجارة وحماية القوافل واستراحة للتجار، ويرجع النشاط التجاري بالمدينة إلى انتشار المحال التجارية داخل الأحياء السكنية، بالإضافة إلى سوق الأربعاء والذي يعد من أهم وأشهر الأسواق الشعبية على مستوى محافظات غزة، حيث يحظى باهتمام كبير من جميع قطاعات وشرائح المجتمع، وتكتظ ساحاته بالرواد والمتسوقين والبائعين، ويمثل السوق بالنسبة للأهالي وزوار المدينة كرنفلاً تجارياً مميزاً، فهو من حيث الوصف يعتبر معلماً من معالم خان يونس، إذ يعقد يوم الأربعاء من كل أسبوع منذ عشرات السنين في ذات المكان وسط المدينة.

• الصناعة

يتميز قطاع الصناعة في خان يونس بمحدوديته إذ تسود بعض الحرف التي لا تحتاج إلى خبرات أو رؤوس أموال مثل: الخبز، الحلويات، أعمال الحدادة والنجارة، الورش المختلفة، الصناعات الغذائية، المنظفات، الملابس، وصناعة الغزل والتريكو والأقمشة.

• الزراعة

تعتبر مدينة خان يونس مخزون الأرض والمياه وسلة الغذاء لمحافظة غزة، كما تشتهر بوجود المزارع المختلفة، حيث يعمل جزء من مواطني المدينة بالزراعة وتربية الحيوانات، ومن أهم محاصيلها الزراعية الحبوب كالقمح والشعير، الخضار، الفواكه كالجوافة والبطيخ والشمام والحمضيات واللوزيات بالإضافة إلى الزيتون والذي يعتبر من أهم المحاصيل الزراعية في فلسطين.

• السياحة

تمتاز خان يونس بشاطئها البحري الذي يبلغ طوله حوالي (9كم) ما أكسبها ميزة سياحية متميزة، إضافةً لكونها مدينة لها تاريخ عريق يعود لأكثر من 700 عام، وتعتبر قلعة برقوق فيها من أبرز المعالم التاريخية في محافظات غزة. وتنتشر في خان يونس مجموعة من الحدائق من أهمها: حديقة الأطفال (المنتزه الإقليمي)، المنتزه البحري، حديقة الصداقة الإيطالية الفلسطينية، حديقة المحطة (التعليم)، الحديقة العامة (خلف الإسكان النمساوي)، حدائق حي الأمل، بالإضافة إلى العديد من المساحات الخضراء داخل التجمعات السكانية.

• التأسيس

تأسست بلدية خان يونس عام 1917م، وقد عملت البلدية على تقديم الخدمات الأساسية والتخطيط العام للمدينة وتصميم وشق وتعبيد الطرق وصيانتها وإنارة الشوارع والمحافظة على نظافتها وتمديد شبكات المياه والصرف الصحي، وتشجير الطرقات وإنشاء الأسواق العامة والحدائق والمنتزهات والمكتبات العامة والمراكز الثقافية والمنشآت الرياضية.

• الرؤية

خان يونس مدينة ساحلية ذات بنية عمرانية حافظة للبيئة، وجامعة ما بين الحدائق والأصالة مستثمرة لطاقت أبنائها بمشاركة فاعلة نحو تنمية مستدامة.

• الأهداف التنموية

- ❖ إنشاء وتحسين البنية التحتية لقطاعات الطرق والمياه والصرف الصحي.
- ❖ تطوير نظام إدارة النفايات الصلبة.
- ❖ رفع مستوى الخدمات مع أصحاب العلاقة (تعليمية- صحية- ثقافية-رياضية).
- ❖ الاهتمام بالمساحات الخضراء والمتزهات والسياحة والتراث.
- ❖ العمل على تنفيذ مشاريع لتنمية الاقتصاد المحلي وتحسين المناخ الاستثماري في المدينة.
- ❖ العمل على تنفيذ مشاريع إسكانية وصناعية وزراعية بالتعاون مع الجهات المختصة.
- ❖ تعزيز الثقة بين المواطنين والبلدية.
- ❖ وضع خطط لإدارة الأزمات والكوارث.
- ❖ تفعيل الإدارة الإلكترونية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) في البلدية.

• المياه والصرف الصحي

تولي بلدية خان يونس قطاعي-المياه والصرف الصحي أهمية كبيرة حيث يتوفر لديها (27) بئراً للمياه، ومحطتين رئيسيتين لتخليه المياه، وستة محطات تخليه فرعية صغيرة، إضافة إلى خمسة خزانات مياه، ثلاثة منها أرضية واثنان علوية، وثلاثة محطات تعمل على ضخ المياه إلى شبكة المواطنين. وتمتلك بلدية خان يونس مختبر للتحليل الكيميائي والبيولوجي لضبط جودة المياه ومراقبتها صحياً وبشكل دوري، ولدى بلدية خان يونس ثلاثة محطات رئيسية لضخ مياه الصرف الصحي وأربعة أخرى فرعية، وبركتي تجميع مياه أمطار فرعية بالإضافة إلى بركة رئيسية ومحطة معالجة مؤقتة، ويبلغ طول شبكات المياه بالمدينة 230 كم تغطي ما نسبته 80% من المساحة الكلية لمدينة لخان يونس، في حين أن شبكات الصرف الصحي يبلغ طولها 84 كم تغطي ما نسبته 65% من المساحة الكلية للمدينة. ولقد دأبت بلدية خان يونس بإعطاء أولوية كبرى لمشروع الصرف الصحي

للتخفيف من معاناة السكان ودرء المخاطر المحدقة بالخزان الجوفي والصحة العامة للمواطنين، حيث تعكف حالياً وبالتعاون مع مصلحة مياه بلديات الساحل على إنشاء محطة المعالجة المركزية. الجوفي والصحة العامة للمواطنين.

• الصحة والبيئة

تقوم بلدية خان يونس ومن خلال دائرة الصحة والبيئة بتنظيف الشوارع وكس الرمال وإزالة مخلفات البناء والأسواق والمراكز التجارية، كما وتقوم بجمع النفايات الصلبة من المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث والجامعات والمستشفيات والمراكز الطبية ومراكز الرعاية الأولية والأحياء المختلفة، حيث يبلغ متوسط ما تقوم البلدية بترحيله يومياً من النفايات إلى المكب الدائم قرابة 194 طن.

إضافة إلى ذلك تقوم البلدية بتنفيذ حملات مكثفة لمكافحة الحشرات والقوارض المختلفة، ومراقبة صلاحية المواد الغذائية في الأسواق والمحال التجارية ومتابعة الذبائح في المسلخ البلدي والأحواش الخاصة، وزيادة حملات التشجير والمساحات الخضراء. ومتابعة الحدائق والملاعب الرياضية.

• التخطيط الحضري ونظم المعلومات الجغرافية

تحظى بلدية خان يونس بمخطط هيكلي عام ومعتمد للمدينة، وتسارع البلدية الخطى نحو اعتماد المخططات التفصيلية لما تبقى من أحيائها الـ20 المختلفة والبالغ عددها 20 حياً، وتوجد لدى البلدية آلية محددة في تجهيز واعتماد تلك المخططات حيث تمر بمراحل يتم فيها عرض المخططات على المواطنين والاستماع لهم ولاقتراحاتهم التي تؤخذ بعين الاعتبار من خلال دراستها من قبل البلدية واللجنة المركزية لبناء وتنظيم المدن وصولاً إلى الاعتماد النهائي، ويتم اعتماد مخططات الشوارع بنفس الآلية المتبعة لمخططات الأحياء.

تولي بلدية خان يونس قسم GIS أهمية كبيرة كونه نظام قائم على الحاسوب يعمل على جمع وتخزين وتحليل ومعالجة وتوزيع البيانات وعرض واستخراج المعلومات المكانية

والوصفية لأهداف محددة تساعد على التخطيط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بتخطيط المدن والتوسع في السكن والزراعة بالإضافة إلى قراءة البنية التحتية.

• الطرق والإنارة

تشرف بلدية خان يونس ومن خلال دائرة المشاريع على شق وتعبيد الطرق وإنارتها، وتسعى البلدية باستمرار إلى صيانة شبكتي الطرق والإنارة واستحداث الجديد منها ورفع مستواها قدر المستطاع بما يتواءم مع الاحتياجات المطلوبة، كما تسعى البلدية جاهدة لوضع الحلول المناسبة لمشكلة الازدحام المروري وتسهيل حركة السير من خلال فتح شوارع دائرية تلتف حول مركز المدينة.

• المرافق العامة

تمتلك بلدية خان يونس مجموعة من المرافق الثقافية والرياضية والترفيهية حيث يتبع لها مكتبة عامة تزخر بمئات الكتب والمراجع إضافة إلى المركز الثقافي شرق المدينة المجهز بأحدث الإمكانيات لإقامة مختلف الفعاليات والمركز الثقافي الياباني غرب المدينة، كما وتمتلك منشأتين رياضيتين متكاملتين لخدمة أندية خان يونس، إلى جانب ذلك تشرف بلدية خان يونس على عدد من المتنزهات والمساحات الخضراء الموزعة في كافة أنحاء المدينة.

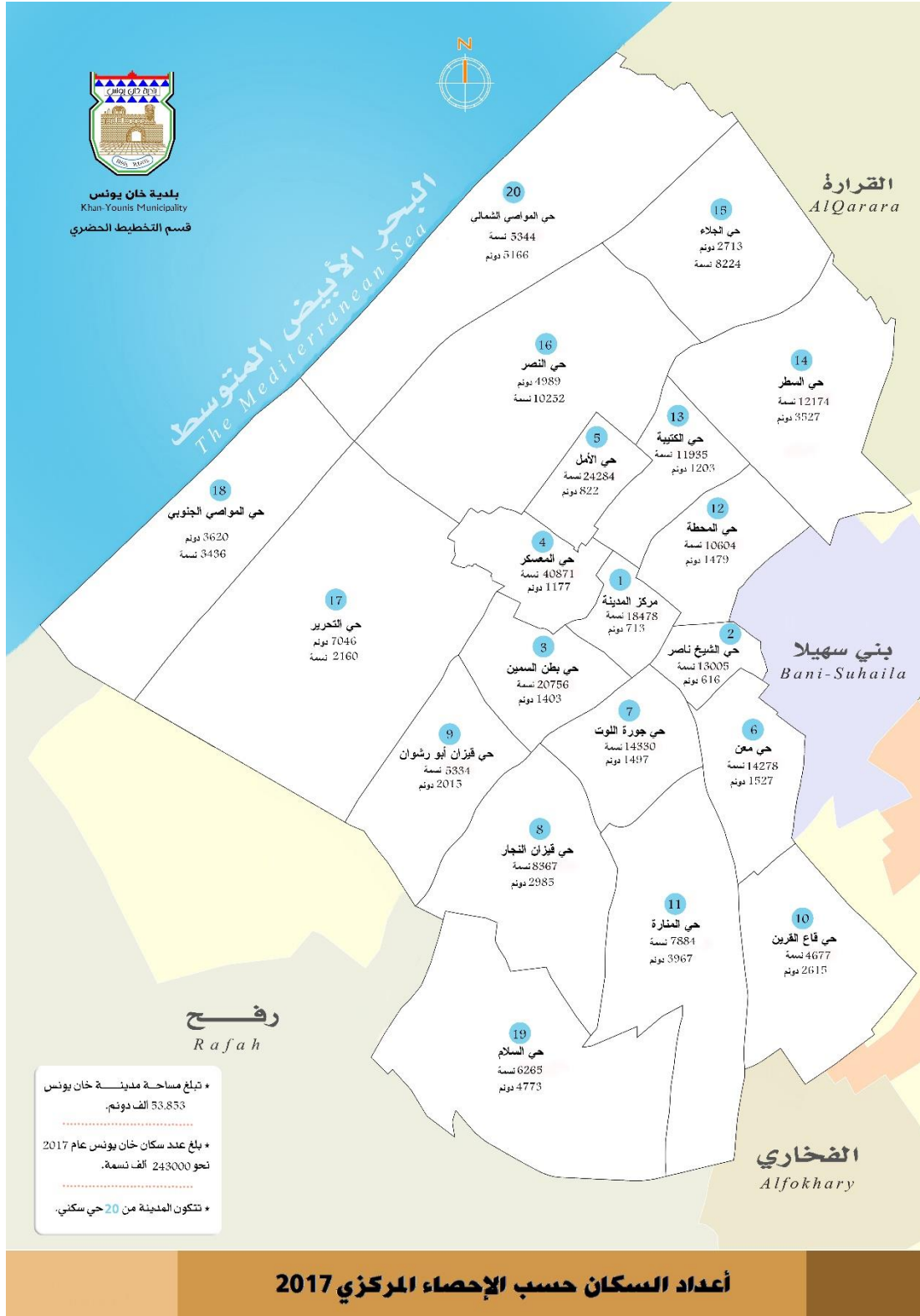
• العلاقات العامة والأنشطة المجتمعية

إن المشاركة الفعالة بين بلدية خان يونس والسكان ولجان الأحياء وأصحاب المصلحة يشكل العنصر الأساس في نجاح عمل البلدية وتطويره، وتبذل دائرة العلاقات العامة والأنشطة المجتمعية مساعٍ مختلفة من أجل كسب ثقة وتأييد جمهور المواطنين للمساهمة في دفع عجلة التطور والتنمية قدماً بما يحقق النمو للمدينة، وكذلك من أجل بناء علاقات.

• العلاقات الدولية

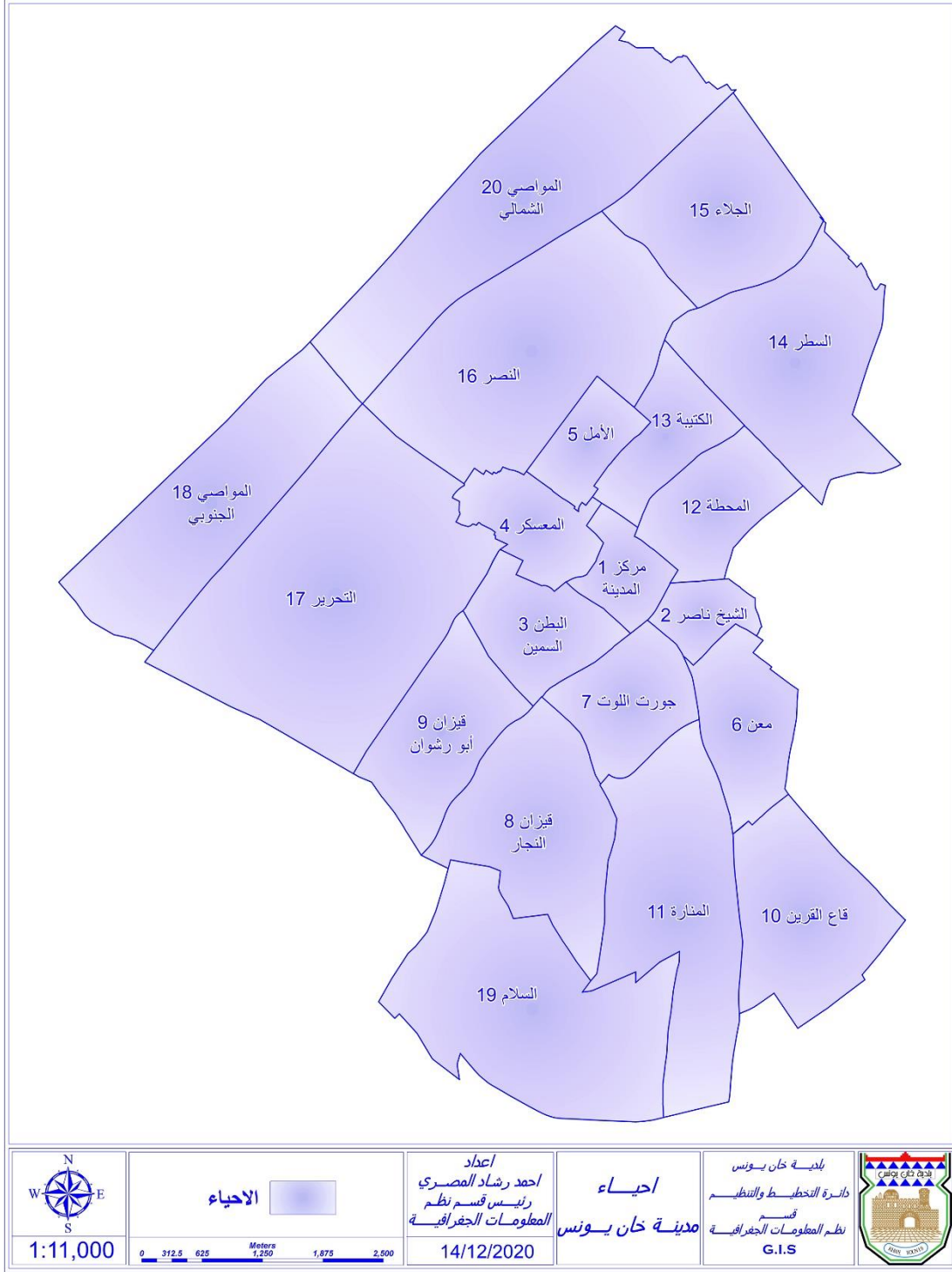
تحرص بلدية خان يونس على المحافظة على تمثيل دولي بارز لها مع المنظمات والبلديات المختلفة حول العالم وكذلك في الفعاليات الدولية كالمؤتمرات وورش العمل والدورات

التدريبية المختلفة، حيث وقعت مجموعة من اتفاقيات التوأمة والشراكة والتعاون مع عدد من البلديات حول العالم منها: بلدية هامر (النرويج)، بلدية داريجا (تركيا)، بلدية باليرمو (إيطاليا)، بلدية بيثيلية (إيطاليا)، بلدية ديرري (إيرلندا)، محلية القصارف (السودان)، والجماعة الحضرية لتطوان (المغرب)، كما وتتمتع بلدية خان يونس بعضوية في منظمة المدن العربية ATO، ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية - فرع غرب آسيا والشرق الأوسط UCLG-MEWA، واتحاد بلديات العالم التركي TDBB.



شكل (4.1): يوضح أعداد السكان لمحافظة خان يونس حسب الإحصاء المركزي 2017

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2017م.



شكل (4.2): يوضح أحياء مدينة خانيونس

المصدر: بلدية خانيونس، دائرة التخطيط والتنظيم، قسم نظم المعلومات الجغرافية GIS، 2020م

4.5 أداة الدراسة

تم إعداد استبانة حول "دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في

مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)" حيث تتكون من خمسة أقسام هي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية للمستجيبين: وتتمثل في (النوع، المؤهل العلمي، المهنة العمر، ممارسة العمل التطوعي، ونوع المجال المشارك فيه).

القسم الثاني: وهو عبارة عن المشاركة المجتمعية، ويتكون من 10 فقرات.

القسم الثالث: وهو عبارة عن أهمية لجان الحي الخاصة بالمنطقة، ويتكون من 9 فقرات.

القسم الرابع: وهو عبارة عن مستوى التنمية الحضرية، ويتكون من 13 فقرة.

القسم الخامس: وهو عبارة عن بعض المشاكل التي تعاني منها مدينة خان يونس، ويتكون من 5 فقرات.

وقد تم استخدام المقياس من 1-5 لفقرات الاستبيان بحيث كلما اقتربت الدرجة من 5

دل على الموافقة الكبيرة على ما ورد في العبارة والعكس صحيح، والجدول التالي (4.1)

يوضح ذلك:

جدول (4.1): درجات المقياس المستخدم في الاستبانة

| راضي بشدة | | غير راضي بشدة | | | الاستجابة |
|------------|---|----------------|---|---|-----------|
| موافق بشدة | | غير موافق بشدة | | | |
| 5 | 4 | 3 | 2 | 1 | الدرجة |

ولتحديد درجة القياس قام الباحث بتحديد خمسة مستويات للمتوسط الحسابي هي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) بناء على المعادلة الآتية: طول الفئة = (الحد الأعلى للبدال - الحد الأدنى للبدال) / عدد المستويات

$0.8 = 5 / (1-5)$ وبذلك تكون المستويات على النحو التالي:

غير موافق بشدة من (1) إلى أقل من (1.80). وغير موافق من (1.80) إلى أقل من (2.60). والمحايد من (2.60) إلى أقل من (3.40). والموافق من (3.40) إلى أقل من (4.20). والموافق بشدة من (4.20) إلى (5.0).

4.6 خطوات بناء الاستبانة

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة للتعرف على "دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس -دراسة حالة بلدية خان يونس"، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1. الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2. استشارة الباحث عدداً من أساتذة الجامعات والمشرفين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.
3. تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
4. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5. تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.
6. تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.
7. تم عرض الاستبانة على (4) من المحكمين من ذوي الاختصاص (انظر ملحق 2).

8. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية، ملحق (1).

4.7 صدق الاستبانة

يعني صدق الاستبانة تمثيلها للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات التي تم الحصول عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة (البحر والتجبي، 2014م: 14)، ويوجد العديد من الاختبارات التي تقيس صدق الاستبانة أهمها:

1. صدق آراء المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي، 2010م: 107) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 4 متخصصين من ذوي الاختصاص كما هو موضح في الملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (1).

2. صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي درجة انسجام كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة (العلي، 2020)، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

- الاتساق الداخلي لمجال "المشاركة المجتمعية":

جدول (4.2): نتائج الاتساق الداخلي - مجال "المشاركة المجتمعية"

| م | الفقرة | معامل الارتباط بيرسون | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|-----|--|-----------------------|--------------------------|
| 1. | أرى أن المشاركة المجتمعية مضيعة للوقت | *0.508 | 0.000 |
| 2. | أرى أن المشاركة المجتمعية غير مهمة طالما أن الجهات الحكومية تقوم بواجبها | *0.531 | 0.000 |
| 3. | أرى أن المشاركة المجتمعية تلقى الاستحسان والتقدير من قبل أفراد المجتمع | *0.625 | 0.000 |
| 4. | أرى أن المشاركة المجتمعية يمارسها أشخاص ليس لديهم عمل | *0.688 | 0.000 |
| 5. | أرى أن المشاركة المجتمعية صعبة الممارسة من حيث كثرة متطلباتها. | *0.589 | 0.000 |
| 6. | أرى أن المشاركة المجتمعية تمارس الآن لكسب الوجاهة الاجتماعية | *0.673 | 0.000 |
| 7. | أرى أن المشاركة المجتمعية تسبب مشاكل لممارسيها | *0.613 | 0.000 |
| 8. | أرى أن أسرتي أحق بالوقت المبذول في العمل التطوعي | *0.635 | 0.000 |
| 9. | أرى أن المشاركة المجتمعية في حق من حقوق الوطن على أبنائه | *0.598 | 0.000 |
| 10. | أرى أن المشاركة المجتمعية مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع | *0.677 | 0.000 |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يوضح جدول (4.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المشاركة

المجتمعية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى

معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- الاتساق الداخلي لمجال "أهمية لجان الحي":

جدول (4.3): نتائج الاتساق الداخلي - مجال "أهمية لجان الحي"

| م | الفقرة | معامل الارتباط بيرسون | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|----|--|-----------------------|--------------------------|
| 1. | لجان الأحياء السكنية وسيلة تسهم في تحديد احتياجات المجتمع | *0.546 | 0.000 |
| 2. | لجان الأحياء السكنية وسيلة لتحقيق أهداف تنموية | *0.546 | 0.000 |
| 3. | لجان الأحياء السكنية تقلل كلفة الموارد البشرية لتنفيذ برامجها | *0.511 | 0.000 |
| 4. | لجان الأحياء السكنية لجان صورية وغير فاعلة | *0.528 | 0.000 |
| 5. | لجان الأحياء السكنية تزيد من كفاءة وفاعلية البلديات وبرامج المؤسسات المختلفة | *0.488 | 0.000 |
| 6. | لجان الأحياء السكنية توسع دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي | *0.512 | 0.000 |
| 7. | عمل لجان الأحياء السكنية فيه غموض (غير واضح) | *0.681 | 0.000 |
| 8. | عمل لجان الأحياء السكنية مرتبط بأهداف حزبية | *0.517 | 0.000 |
| 9. | سأشارك في لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية لو سنحت لي الفرصة | *0.598 | 0.000 |

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يوضح جدول (4.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "أهمية لجان الحي"

والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية

$\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

- الاتساق الداخلي لمجال "مستوى التنمية الحضرية":

جدول (4.4): نتائج الاتساق الداخلي - مجال "مستوى التنمية الحضرية"

| م | الفقرة | معامل ارتباط بيرسون | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|-----|---|---------------------|--------------------------|
| 1. | ما مستوى رضاك عن التصميم الخارجي للمنزل مع المنازل المجاورة | *0.486 | 0.000 |
| 2. | ما مستوى رضاك عن التشجير في المدينة | *0.521 | 0.000 |
| 3. | ما مستوى رضاك عن الانارة في الشوارع | *0.628 | 0.000 |
| 4. | ما مستوى رضاك عن خدمة جمع القمامة | *0.535 | 0.000 |
| 5. | ما مستوى رضاك عن نظافة البيئة والشوارع | *0.462 | 0.000 |
| 6. | ما مستوى رضاك عن تأمين (توفير) المياه | *0.504 | 0.000 |
| 7. | ما مستوى رضاك عن سعر المياه | *0.660 | 0.000 |
| 8. | ما مستوى رضاك عن جودة المياه | *0.449 | 0.000 |
| 9. | ما مستوى رضاك عن خدمة الكهرباء | *0.631 | 0.000 |
| 10. | ما مستوى رضاك عن الخدمات الصحية | *0.698 | 0.000 |
| 11. | ما مستوى رضاك عن تأمين الغاز | *0.628 | 0.000 |
| 12. | ما مستوى رضاك عن تأمين السولار | *0.644 | 0.000 |
| 13. | ما مستوى رضاك عن خدمة الهاتف الثابت | *0.550 | 0.000 |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يوضح جدول (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مستوى التنمية

الحضرية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى

معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول (4.5): نتائج الصدق البنائي للاستبانة

| القيمة الاحتمالية (Sig.) | معامل بيرسون للارتباط | المجال |
|--------------------------|-----------------------|-----------------------|
| 0.000 | *0.639 | المشاركة المجتمعية |
| 0.000 | *0.688 | أهمية لجان الحي |
| 0.000 | *0.751 | مستوى التنمية الحضرية |

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يبين جدول (4.5) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

4.8 ثبات الاستبانة Reliability

يعني الثبات استقرار الاستبيان وعدم تناقضه مع نفسه، أي يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة (البحراوي، 2018: 3)، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient ، وقد تم ذلك على العينة الاستطلاعية المكونة من 30 مفردة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4.6).

جدول (4.6): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

| المجال | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ |
|--------------------------|-------------|--------------------|
| المشاركة المجتمعية | 10 | 0.645 |
| أهمية لجان الحي | 9 | 0.784 |
| مستوى التنمية الحضرية | 13 | 0.827 |
| جميع فقرات الاستبانة معا | 32 | 0.744 |

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4.6) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة حيث بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.744)، وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

4.9 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة وكذلك لدراسة العلاقة بين المجالات.

5. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
6. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
7. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance -ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.
8. اختبار شيفيه (Scheffe' Test) للمقارنات البعدية المتعددة ومعرفة اتجاه الفروق.

خلاصة الفصل

وصف هذا الفصل المنهجية المفصلة المعتمدة للبحث. وشمل إطار البحث الأساسي للدراسة، وتفاصيل فترة البحث، والموقع، والسكان، وحجم العينة. تم تفصيل تصميم الاستبيان بما في ذلك المسودة الأولية التي تم تعديلها وصقلها من خلال الدراسة التجريبية. تم تصميم تقنيات تحليل البيانات الكمية، والتي تشمل تحليل العوامل واختبار الموثوقية وتحليل ارتباط بيرسون، ليتم تطبيقها بواسطة أدوات SPSS. لأغراض اختبار مصداقية وموثوقية وكفاية الأساليب المستخدمة في التحليل، تم استخدام الاختبارات الإحصائية المختلفة وشرحها بالتفصيل. أكدت جميع الاختبارات الإحصائية مصداقية وصحة الاستبيان.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

ومناقشتها

الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

5.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المعلومات العامة للمستجيبين، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

5.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق المعلومات العامة

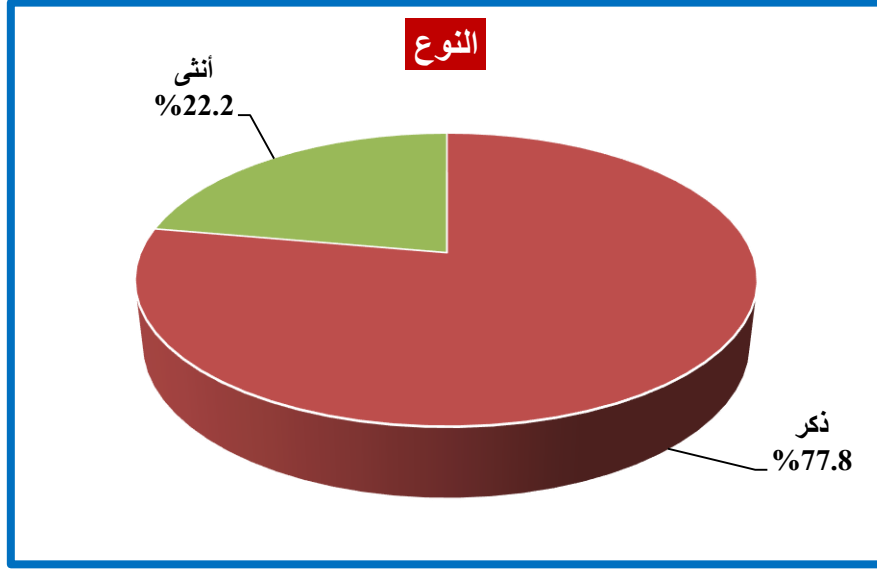
- توزيع عينة الدراسة حسب النوع

يتضح من جدول (5.1) أن ما نسبته 77.8% من عينة الدراسة ذكور، بينما 22.2%

إناث.

جدول (5.1): توزيع عينة الدراسة حسب النوع

| النوع | العدد | النسبة المئوية % |
|---------|-------|------------------|
| ذكر | 84 | 77.8 |
| أنثى | 24 | 22.2 |
| المجموع | 108 | 100.0 |



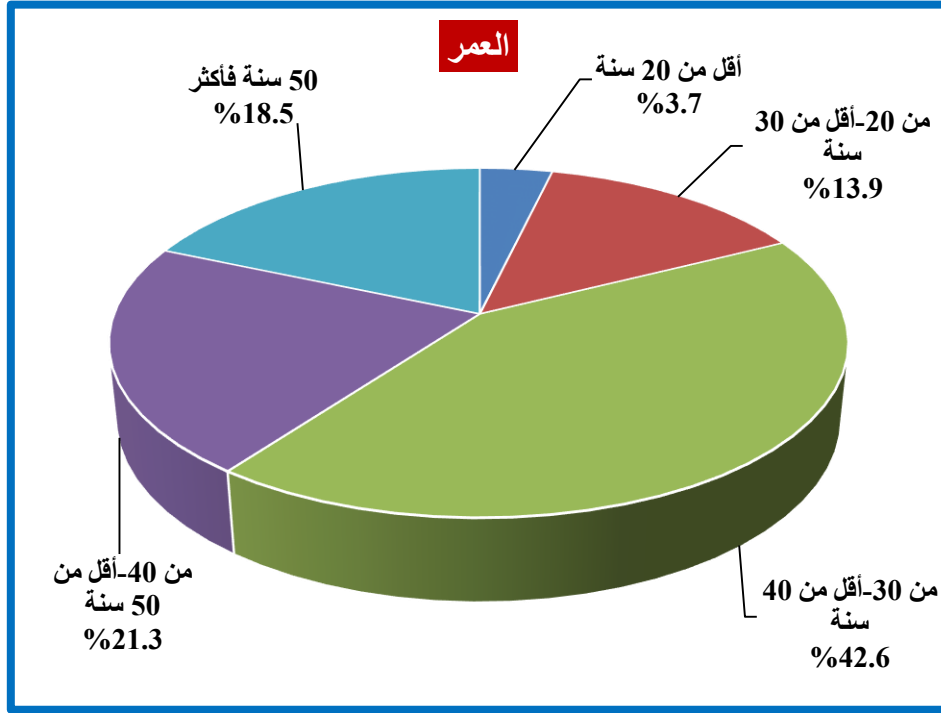
شكل (5.1): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع

- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر:

يبين جدول رقم (5.2) أن ما نسبته (3.7%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 20 سنة، و(13.9%) أعمارهم من 20 إلى أقل من 30 سنة، و(42.6%) أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة، و(21.3%) أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة، و(18.5%) أعمارهم 50 سنة فأكثر.

جدول (5.2): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

| العمر | العدد | النسبة المئوية % |
|---------------------|-------|------------------|
| أقل من 20 سنة | 4 | 3.7 |
| من 20-أقل من 30 سنة | 15 | 13.9 |
| من 30-أقل من 40 سنة | 46 | 42.6 |
| من 40-أقل من 50 سنة | 23 | 21.3 |
| 50 سنة فأكثر | 20 | 18.5 |
| المجموع | 108 | 100.0 |



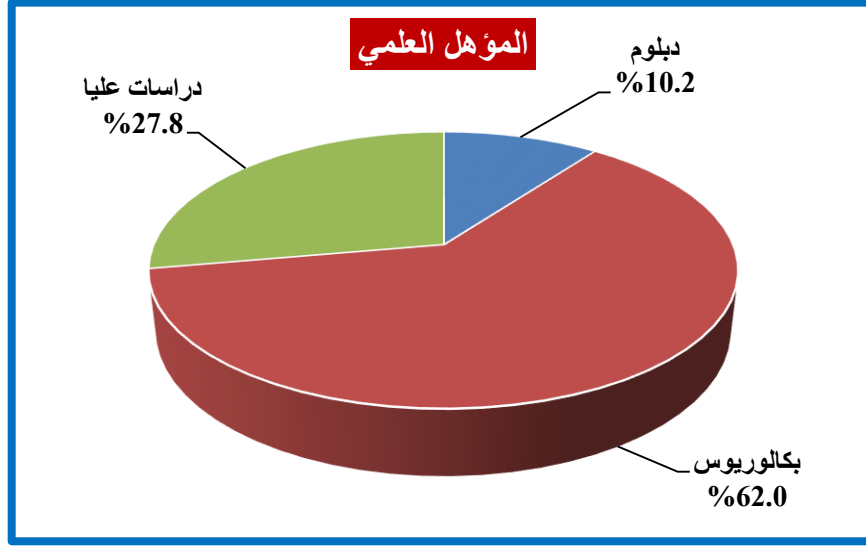
شكل (5.2): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (5.3) أن ما نسبته (10.2%) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، و(62.0%) مؤهلهم بكالوريوس، في حين أن (27.8%) مؤهلهم العلمي دراسات عليا.

جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

| النسبة المئوية % | العدد | المؤهل العلمي |
|------------------|-------|---------------|
| 10.2 | 11 | دبلوم |
| 62.0 | 67 | بكالوريوس |
| 27.8 | 30 | دراسات عليا |
| 100.0 | 108 | المجموع |



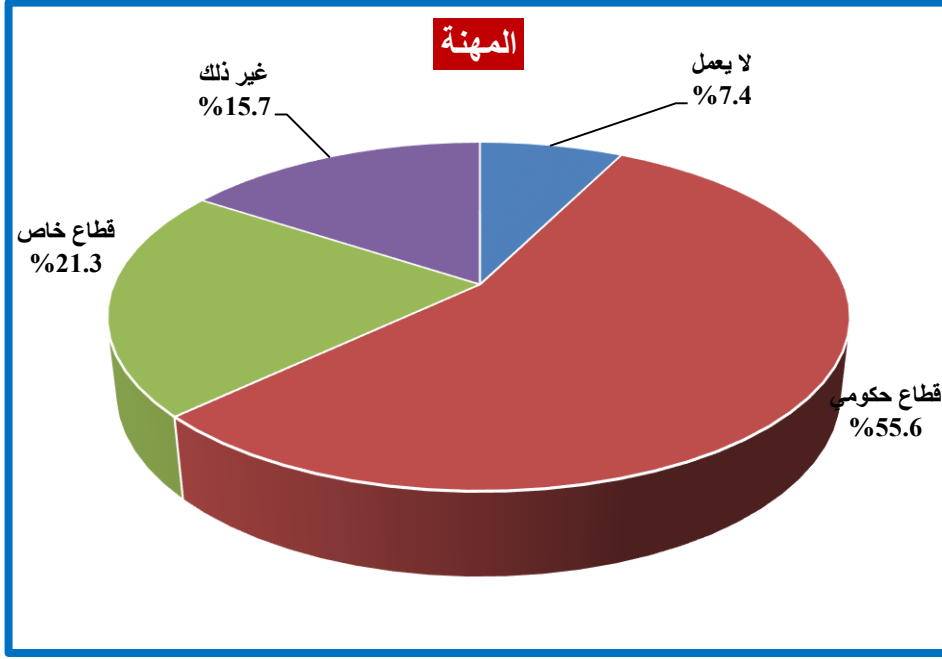
شكل (5.3): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة:

يبين جدول رقم (5.4) أن ما نسبته (7.4%) من أفراد عينة الدراسة لا يعملون، و(55.6%) من أفراد عينة الدراسة يعملون في القطاع الحكومي، في حين أن (21.3%) يعملون في القطاع الخاص، و(15.7%) يعملون في قطاعات أخرى غير المذكورة في الجدول أدناه (5.4).

جدول (5.4): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

| النسبة المئوية % | العدد | المهنة |
|------------------|------------|----------------|
| 7.4 | 8 | لا يعمل |
| 55.6 | 60 | قطاع حكومي |
| 21.3 | 23 | قطاع خاص |
| 15.7 | 17 | غير ذلك |
| 100.0 | 108 | المجموع |



شكل (5.4): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

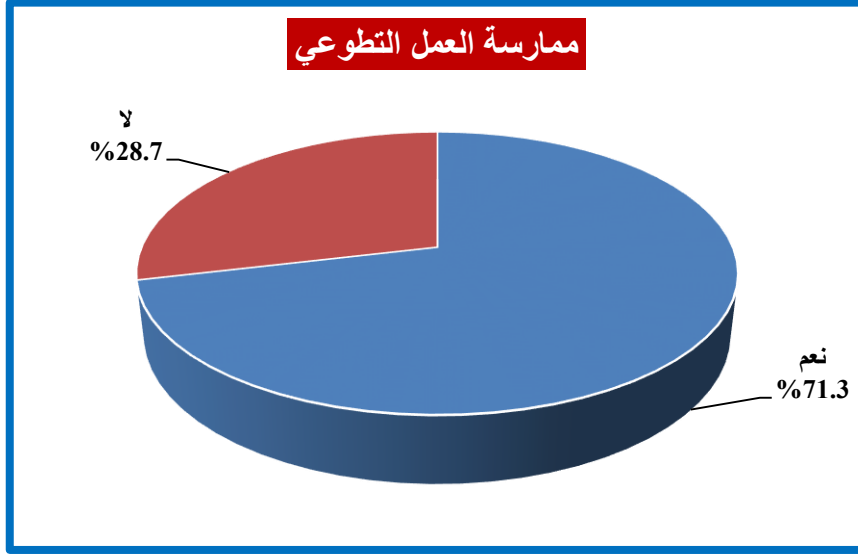
- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ممارسة العمل التطوعي:

يبين جدول رقم (5.5) أن ما نسبته (71.3%) من أفراد عينة الدراسة يمارسون العمل

التطوعي، بينما (28.7%) لا يمارسون العمل التطوعي.

جدول (5.5): توزيع عينة الدراسة حسب ممارسة العمل التطوعي

| النسبة المئوية % | العدد | ممارسة العمل التطوعي |
|------------------|------------|----------------------|
| 71.3 | 77 | نعم |
| 28.7 | 31 | لا |
| 100.0 | 108 | المجموع |



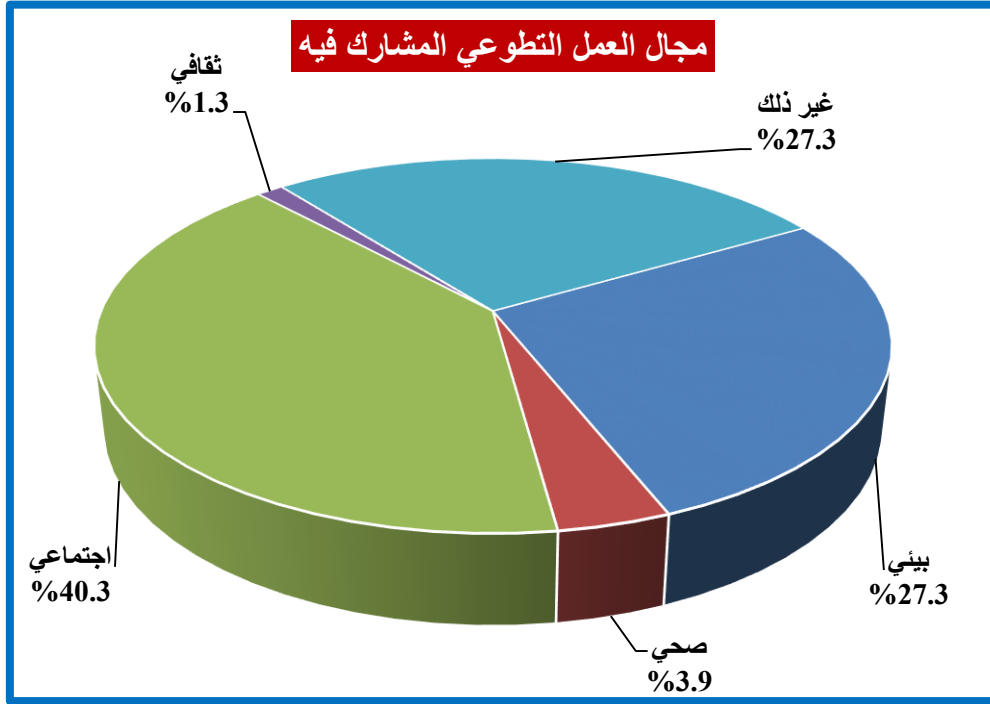
شكل (5.5): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب ممارسة العمل التطوعي

- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال العمل التطوعي المشارك فيه:

يبين جدول رقم (5.6) أن ما نسبته (27.3%) من أفراد عينة الدراسة يمارسون العمل التطوعي في المجال البيئي، و(3.9%) في المجال الصحي، و(40.3%) في المجال الاجتماعي، و(1.3%) في المجال الثقافي، بينما (27.3%) يمارسون العمل التطوعي في مجالات أخرى غير المذكورة في جدول (5.6).

جدول (5.6): توزيع عينة الدراسة حسب مجال العمل التطوعي المشارك فيه

| النسبة المئوية % | العدد | مجال العمل التطوعي المشارك فيه |
|------------------|-----------|--------------------------------|
| 27.3 | 21 | بيئي |
| 3.9 | 3 | صحي |
| 40.3 | 31 | اجتماعي |
| 1.3 | 1 | ثقافي |
| 27.3 | 21 | غير ذلك |
| 100.0 | 77 | المجموع |



شكل (5.6): يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال العمل التطوعي

5.3 المحك المعتمد في الدراسة

لتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحث على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للاستبيان ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد حدد الباحث درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي (مركز الإحصاء-أبو ظبي، 2017: 27):

جدول (5.7): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

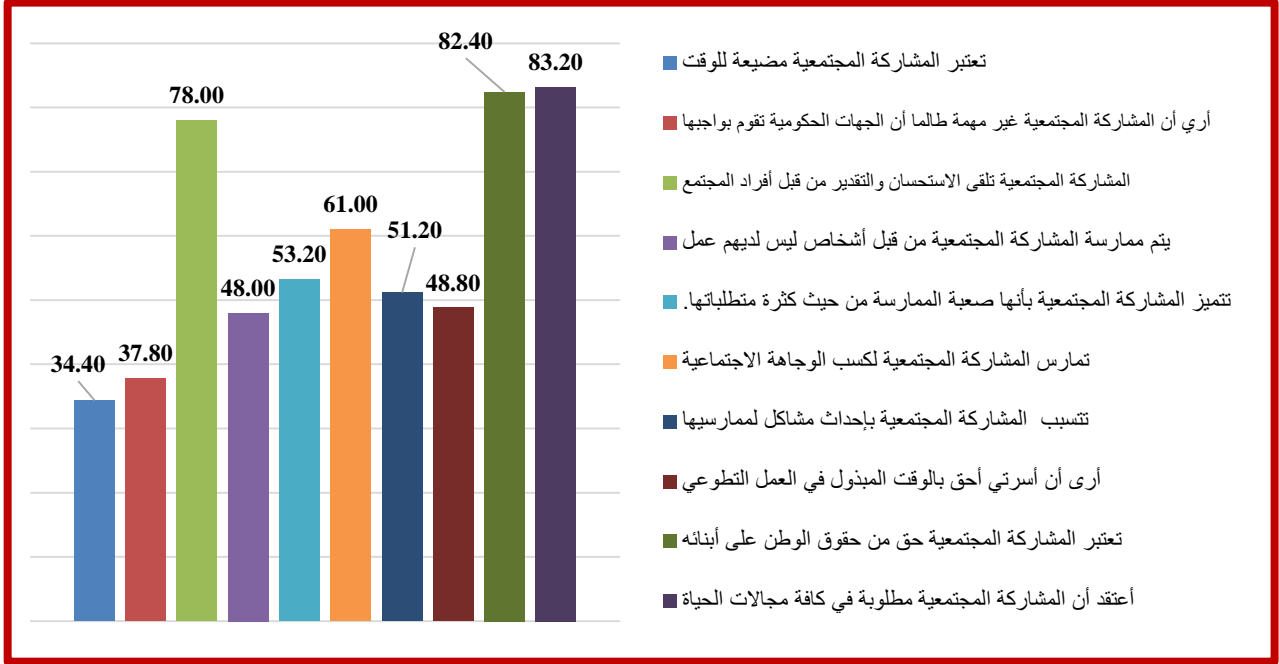
| درجة الرضا | درجة الموافقة | الوزن النسبي | المتوسط الحسابي |
|---------------|----------------|-----------------------|-------------------------|
| غير راضي بشدة | غير موافق بشدة | من 20% إلى أقل من 36% | من 1 إلى أقل من 1.80 |
| غير راضي | غير موافق | من 36% إلى أقل من 52% | من 1.80 إلى أقل من 2.60 |
| محايد | محايد | من 52% إلى أقل من 68% | من 2.60 إلى أقل من 3.40 |
| راضي | موافق | من 68% إلى أقل من 84% | من 3.40 إلى أقل من 4.20 |
| راضي بشدة | موافق بشدة | من 84% إلى 100% | من 4.20 إلى 5.00 |

5.4 تساؤلات الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما اتجاهات عينة الدراسة نحو مفهوم المشاركة المجتمعية من وجهة نظرهم؟
للإجابة على السؤال الأول تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة حول كل فقرة من فقرات مجال المشاركة المجتمعية، والنتائج موضحة في جدول (5.8).

جدول (5.8): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "المشاركة المجتمعية"

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|-----|--|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 1. | تعتبر المشاركة المجتمعية مضيعة للوقت | 1.72 | 0.76 | 34.40 | 10 |
| 2. | أرى أن المشاركة المجتمعية غير مهمة طالما أن الجهات الحكومية تقوم بواجبها | 1.89 | 0.89 | 37.80 | 9 |
| 3. | المشاركة المجتمعية تلقى الاستحسان والتقدير من قبل أفراد المجتمع | 3.90 | 0.84 | 78.00 | 3 |
| 4. | يتم ممارسة المشاركة المجتمعية من قبل أشخاص ليس لديهم عمل | 2.40 | 1.02 | 48.00 | 8 |
| 5. | تتميز المشاركة المجتمعية بأنها صعبة الممارسة من حيث كثرة متطلباتها. | 2.66 | 1.16 | 53.20 | 5 |
| 6. | تمارس المشاركة المجتمعية لكسب الواجهة الاجتماعية | 3.05 | 1.22 | 61.00 | 4 |
| 7. | تتسبب المشاركة المجتمعية بإحداث مشاكل لممارسيها | 2.56 | 1.02 | 51.20 | 6 |
| 8. | أرى أن أسرتي أحق بالوقت المبذول في العمل التطوعي | 2.44 | 0.95 | 48.80 | 7 |
| 9. | تعتبر المشاركة المجتمعية حق من حقوق الوطن على أبنائه | 4.12 | 0.83 | 82.40 | 2 |
| 10. | أعتقد أن المشاركة المجتمعية مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع | 4.16 | 0.92 | 83.20 | 1 |
| | الدرجة الكلية للمشاركة المجتمعية | 2.89 | 0.47 | 57.80 | |



شكل (5.7): الوزن النسبي لفقرات مجال المشاركة المجتمعية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرتين في المجال كانت:

- الفقرة رقم (10) والتي تنص على "أعتقد أن المشاركة المجتمعية مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع" حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.16) (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي (83.20%)، وبدرجة استجابة هي (موافق).
- الفقرة رقم (9) والتي تنص على "تعتبر المشاركة المجتمعية حق من حقوق الوطن على أبنائه" حيث احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.12) ووزن نسبي (82.40%)، وبدرجة استجابة هي (موافق).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى مبدأ التكافل الاجتماعي لدى أبناء الشعب الفلسطيني، حيث يمتاز هذا الشعب بالتضامن والتكافل والمشاركة المجتمعية جنباً إلى جنب. فالمشاركة المجتمعية في المجتمع الفلسطيني ظاهرة متجددة أثبتت فعاليتها واستعداديتها في كافة مراحل النضال الوطني الفلسطيني منذ العهد العثماني وحتى وقتنا الحاضر. ولقد تسطرت مشاهد

المشاركة المجتمعية والتكافل الاجتماعي لدى سكان قطاع غزة ولا سيما في أوقات الحروب، حيث دمر الاحتلال الإسرائيلي بيوت الأسر وعمل على تشريدهم، فأخذ السكان يؤوون بعضهم البعض ويتقاسمون كل شي بينهم، مسطرين في ذلك أروع مظاهر المشاركة والتكافل الاجتماعي.

يتضح من الجدول السابق أن أدنى فقرتين في المجال كانت:

- الفقرة رقم (2) والتي تنص على "أرى أن المشاركة المجتمعية غير مهمة طالما أن الجهات الحكومية تقوم بواجبها" حيث احتلت المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (1.89) (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي (37.80%)، وبدرجة استجابة هي (غير موافق).
- الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تعتبر المشاركة المجتمعية مضيعة للوقت" حيث احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (1.72) ووزن نسبي (34.40%)، وبدرجة استجابة هي (غير موافق بشدة).

وتعتبر هذه النتيجة منطقية حيث أظهرت نتائج جدول (5.5) أن نسبة المشاركة المجتمعية 71.3% وهذا دليل على أهمية المشاركة المجتمعية وإيمانهم بها، حيث تنوعت مجالات المشاركة المجتمعية ما بين بيئية وصحية وثقافية واجتماعية. تعتبر المشاركة المجتمعية دور مكمل وداعم لدور الحكومات، حيث يعتمد هذا المبدأ على قناعة الناس بأهمية المشاركة المجتمعية لخدمة المجتمع وتقدمه.

ومن الشواهد على المشاركة المجتمعية في مدينة خانينوس انطلاق "حملة بلدنا أجمل" في خانينوس التي نفذها منتدى "شارك الشبابي" بالتعاون مع مؤسسات السلطة الوطنية. حيث هدفت هذه الحملة إلى تنظيف الشوارع والعمل على إزالة البقع والعوائق التي تسيء لمظهر

شوارع المحافظة، وجاءت هذه الحملة لدعم وتفعيل العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني، بما يخدم كافة الفئات الشبابية بشكل أساسي والمجتمع بشكل عام.

كذلك حملة "غزة أجمل رغم الحصار"، حيث شارك فيها أكثر من خمسة عشر ألف مواطن فلسطيني في الحملة التطوعية في مدينة خان يونس، وهدفت هذه الحملة لتجسد وحدة الشعب الفلسطيني وتبين دور التفاعل بين الحكومة والمجتمع المحلي. وقد شملت الحملة عمليات تشجير لمدينة خانيونس وغرس للأشجار التي قدرت بـ 550 شتلة، تم غرسها في كافة أرجاء المحافظة، كما شملت عمليات الدهان لحجر الجبهة الممتد على طول طريق صلاح الدين والمتفرع في كافة مناطق مدينة خانيونس، بالإضافة لأعمال النظافة واللوحات الإرشادية التي تحمل آدابًا وأدعية إسلامية، ناهيك عن عشرات المظلات الواقية من المطر والشمس على حد سواء.



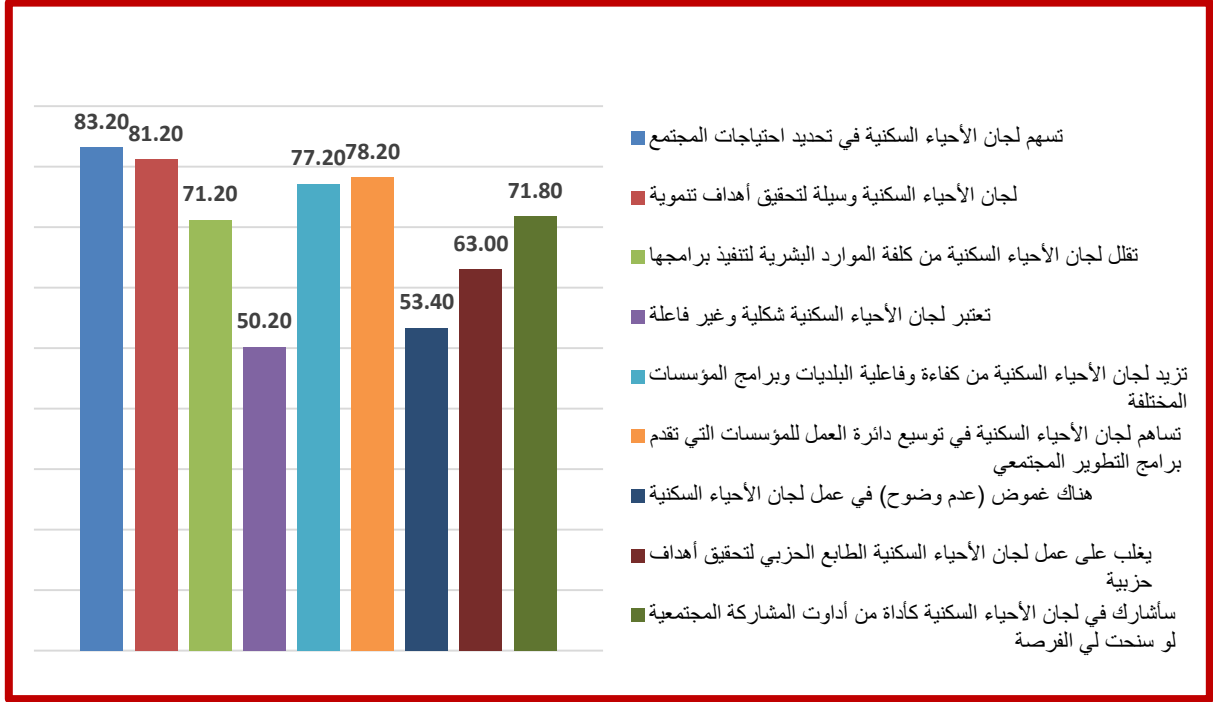
صور العمل التطوعي في مدينة خانيونس

السؤال الثاني: ما درجة إدراك عينة الدراسة لأهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة؟

للإجابة على السؤال الثاني تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة حول كل فقرة من فقرات مجال أهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة، والنتائج موضحة في جدول (5.9).

جدول (5.9): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "أهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة"

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|----|---|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| 1. | تسهم لجان الأحياء السكنية في تحديد احتياجات المجتمع | 4.16 | 0.81 | 83.20 | 1 |
| 2. | لجان الأحياء السكنية وسيلة لتحقيق أهداف تنموية | 4.06 | 0.76 | 81.20 | 2 |
| 3. | تقلل لجان الأحياء السكنية من كلفة الموارد البشرية لتنفيذ برامجها | 3.56 | 0.85 | 71.20 | 6 |
| 4. | تعتبر لجان الأحياء السكنية شكلية وغير فاعلة | 2.51 | 0.96 | 50.20 | 9 |
| 5. | تزيد لجان الأحياء السكنية من كفاءة وفاعلية البلديات وبرامج المؤسسات المختلفة | 3.86 | 0.80 | 77.20 | 4 |
| 6. | تساهم لجان الأحياء السكنية في توسيع دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي | 3.91 | 0.77 | 78.20 | 3 |
| 7. | هناك غموض (عدم وضوح) في عمل لجان الأحياء السكنية | 2.67 | 0.98 | 53.40 | 8 |
| 8. | يغلب على عمل لجان الأحياء السكنية الطابع الحزبي لتحقيق أهداف حزبية | 3.15 | 1.10 | 63.00 | 7 |
| 9. | سأشارك في لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية لو سنحت لي الفرصة | 3.59 | 1.16 | 71.80 | 5 |
| | الدرجة الكلية لأهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة | 3.49 | 0.38 | 69.90 | |



شكل (5.8): الوزن النسبي لفقرات مجال أهمية لجنة الحي الخاصة بالمنطقة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرتين في المجال كانت:

- الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تسهم لجان الأحياء السكنية في تحديد احتياجات المجتمع" حيث احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.16) (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي (83.20%)، وبدرجة استجابة هي (موافق).
- الفقرة رقم (2) والتي تنص على "لجان الأحياء السكنية وسيلة لتحقيق أهداف تنموية" حيث احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.06) ووزن نسبي (81.20%)، وبدرجة استجابة هي (موافق).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى مدى إدراك المواطنين لدور لجان الأحياء في رفع كفاءة وفعالية عمل البلديات وبرامج المؤسسات المختلفة، كما وتعتبر العلاقة بين لجان الأحياء والبلدية علاقة تكاملية وعلاقة الجزء بالكل لتحقيق الأهداف المشتركة، ولجنة الحي ليست

بديلة عن البلدية بأي حال من الأحوال ولا يجب أن تستغني البلدية عن دور لجنة الحي والحفاظ على المصلحة العامة، وتكون لجان الأحياء هي قناة التواصل الفعال والهادف مع البلدية والاطلاع على احتياجات المواطنين والحد من معاناتهم قدر الإمكان من خلال التعاون المشترك والتنسيق مع البلدية حول جميع متطلبات المواطنين، الأمر الذي يستدعي توفير الدعم المادي والمعنوي لعمل هذه اللجان، بما يخدم الفرد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. كما ويعزو الباحث أيضا هذه النتيجة إلى أن لجان الأحياء السكنية تعتبر أداة من أدوات المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي "البلديات"، وذلك من خلال مشاركة أفراد المجتمع في لجان الأحياء السكنية لرغبتهم في تطوير وتنمية مجتمعاتهم وزيادة خبرتهم الحياتية وتطويرها وتعزيز الانتماء والعمل الجماعي والمساهمة في القرارات التي تمس حياتهم وشؤونهم باعتبار البلدية هي المؤسسة الأقرب لاحتكاك المواطن وتزوده بالخدمات الأساسية.

يتضح من الجدول السابق أن أدنى فقرتين في المجال كانت:

- الفقرة رقم (7) والتي تنص على "هناك غموض (عدم وضوح) في عمل لجان الأحياء السكنية" حيث احتلت المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (2.67) (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي (53.40%)، وبدرجة استجابة هي (محايد).
- الفقرة رقم (4) والتي تنص على "تعتبر لجان الأحياء السكنية شكلية وغير فاعلة" حيث احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.51) ووزن نسبي (50.20%)، وبدرجة استجابة هي (غير موافق).

هذه النتيجة داعمة ومؤكدة للنتائج السابقة حيث يرى المستجيبين من أفراد عينة الدراسة أن لجان الأحياء ليست غامضة وأنها ليست عاطلة، بل هي لجان واضحة المعالم والأهداف، تعمل بشكل فاعل في المجتمع، ولها أدوار ملموسة وواضحة وبرامج محددة لخدمة الحي.

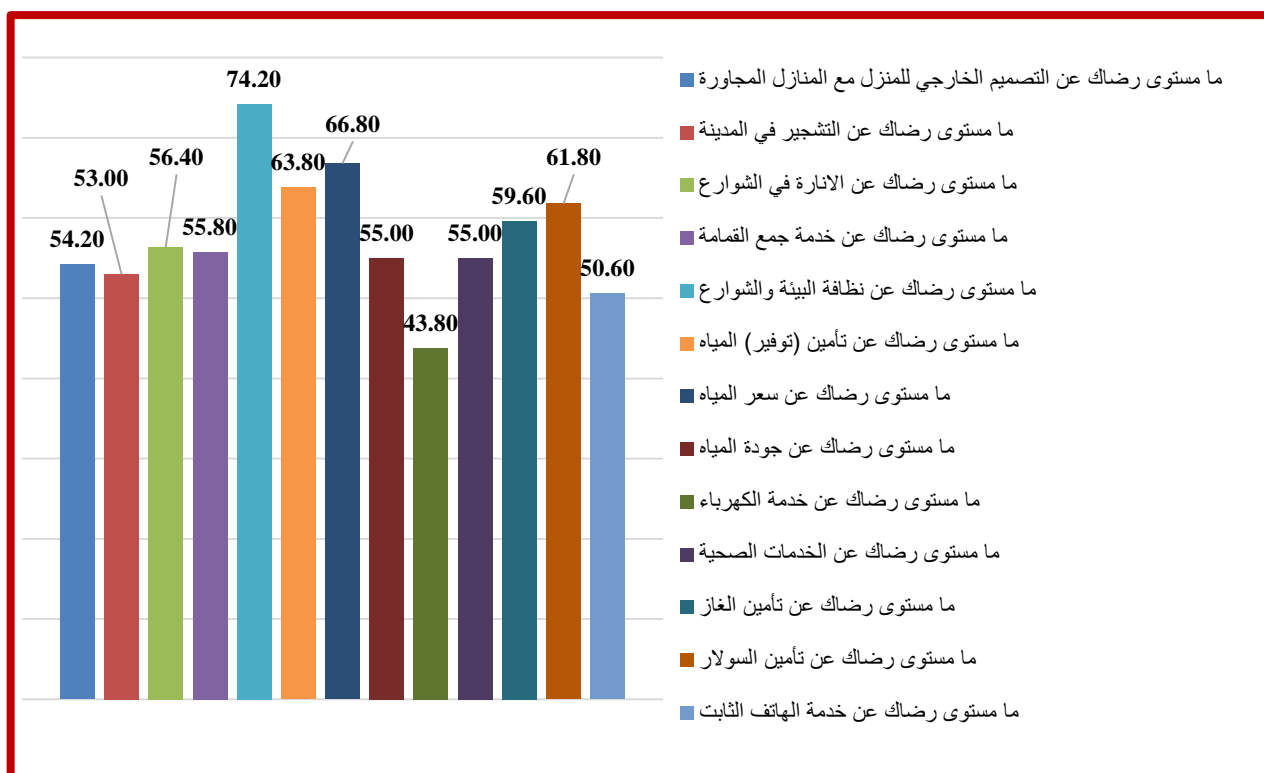
السؤال الثالث: ما مستوى التنمية الحضرية في المنطقة قيد الدراسة؟

للإجابة على السؤال الثالث تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة حول كل فقرة من فقرات مجال مستوى التنمية الحضرية، والنتائج موضحة في جدول (5.10).

جدول (5.10): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لكل فقرة من فقرات مجال "مستوى التنمية الحضرية"

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|-----------------------|--|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| ما مستوى رضاك عن..... | | | | | |
| 1. | التصميم الخارجي للمنزل مع المنازل المجاورة | 2.71 | 0.99 | 54.20 | 10 |
| 2. | التشجير في المدينة | 2.65 | 1.03 | 53.00 | 11 |
| 3. | الإنارة في الشوارع | 2.82 | 1.07 | 56.40 | 6 |
| 4. | خدمة جمع القمامة | 2.79 | 1.03 | 55.80 | 7 |
| 5. | نظافة البيئة والشوارع | 3.71 | 0.90 | 74.20 | 1 |
| 6. | تأمين (توفير) المياه | 3.19 | 1.03 | 63.80 | 3 |
| 7. | سعر المياه | 3.34 | 1.03 | 66.80 | 2 |
| 8. | جودة المياه | 2.75 | 1.10 | 55.00 | 9 |
| 9. | خدمة الكهرباء | 2.19 | 1.27 | 43.80 | 13 |
| 10. | الخدمات الصحية | 2.75 | 1.08 | 55.00 | 8 |

| م | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الترتيب |
|-----|---|-----------------|-------------------|--------------|---------|
| .11 | تأمين الغاز | 2.98 | 1.16 | 59.60 | 5 |
| .12 | تأمين السولار | 3.09 | 1.18 | 61.80 | 4 |
| .13 | خدمة الهاتف الثابت | 2.53 | 1.24 | 50.60 | 12 |
| | الدرجة الكلية لمجال مستوى التنمية الحضرية | 2.89 | 0.62 | 57.71 | |



شكل (5.9): الوزن النسبي لفقرات مجال مستوى التنمية الحضرية للمنطقة قيد الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

عبر غالبية المجيبين عن التوسط في الرضا لمعظم الجوانب المذكورة حيث حاز السؤال المتعلق بمستوى الرضا عن نظافة البيئة والشوارع على أعلى وزن نسبي (74.20%)، يليه السؤال المتعلق بمستوى الرضا عن سعر المياه بوزن نسبي (66.80%)، أما بقية الخدمات الأخرى المذكورة فقد كان الرضا عنها بدرجة متوسطة، وهذا يعني أن هناك تدني في هذه

الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع. هنا يمكن القول أن معظم المستجيبين عن الاستبيان اعتبروا أن مستوى جودة الحياة متوسطة على الرغم من النقص في المرافق والخدمات، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود من أجل العمل على تلبية هذه المطالب بما يخدم الفرد والمجتمع على حد سواء. ومن أكثر الخدمات التي تفتقر إليها المدينة هي خدمة الكهرباء، وخدمة الهاتف الثابت، والتشجير في المدينة على التوالي.

السؤال الرابع: ما هي المشكلات التي تعاني منها المنطقة قيد الدراسة؟

للإجابة على السؤال الرابع تم إعداد قسم في الاستبانة يتضمن بعض المشاكل التي تعاني منها المنطقة قيد الدراسة (مدينة خانيونس).

□ مشاكل التلوث البيئي

تبين من الشكل (5.10) أن ما نسبته (83.3%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن مدينة خانيونس تعاني من مشاكل التلوث البيئي، بينما (16.7%) يرون بأنها لا تعاني من التلوث البيئي. لقد ساهمت عوادم المولدات الكهربائية والمصانع والسيارات، إضافة لحرق النفايات وتلوث مياه البحر بمياه الصرف الصحي وما يصاحبه من مشكلات بيئية كبيرة، ومشكلات تتعلق بجمع النفايات وحرقتها، بالإضافة إلى قلة التشجير في بعض الأماكن، وكذلك الغبار المتطاير من الأماكن الترابية القريبة من أماكن السكن ولم يتم تشجيرها بعد.

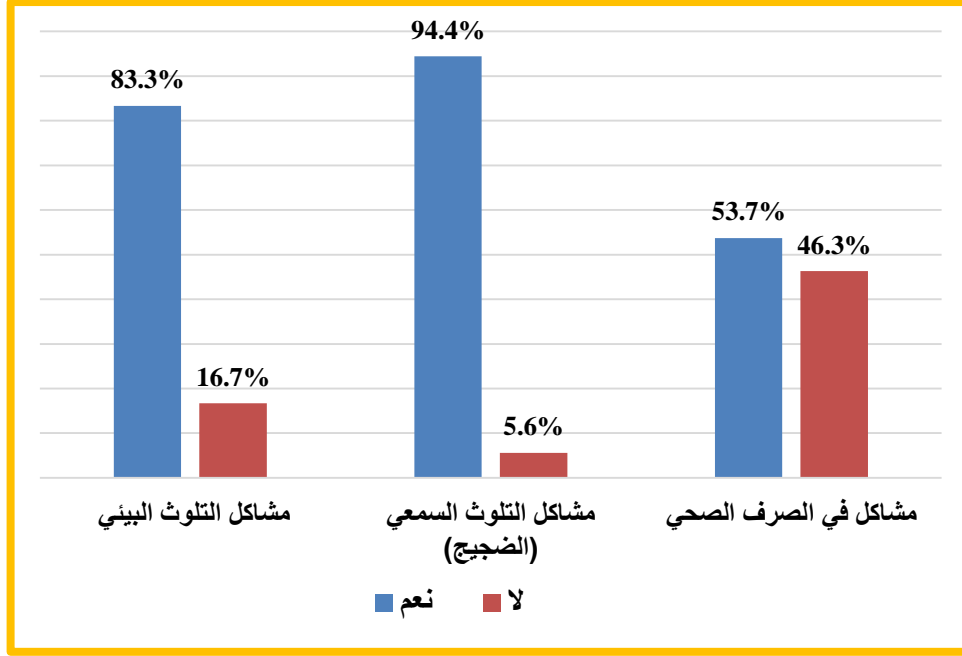
□ مشاكل التلوث السمعي (الضجيج)

تبين من الشكل (5.10) أن ما نسبته (94.4%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن مدينة خانيونس تعاني من التلوث السمعي (الضجيج)، بينما (5.6%) يرون بأنها لا تعاني من التلوث السمعي (الضجيج). هذا التلوث السمعي ناتج عن أصوات المولدات الكهربائية، المصانع، إضافة لصوت الطائرات الإسرائيلية في غالب الأوقات، بالإضافة إلى أصوات الباعة المتجولون، وأصوات السيارات، والحفلات التي يحييها المجتمع في الشوارع.

□ مشاكل الصرف الصحي

تبين من الشكل (5.10) أن ما نسبته (53.7%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن مدينة خانيونس تعاني من مشاكل الصرف الصحي، بينما (46.3%) يرون بأنها لا تعاني من مشاكل الصرف الصحي. ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى سوء تصميم البنية الأساسية واهترائها، بالإضافة إلى عدم توصيل شبكات الصرف الصحي إلى أماكن كثيرة، وبالتالي

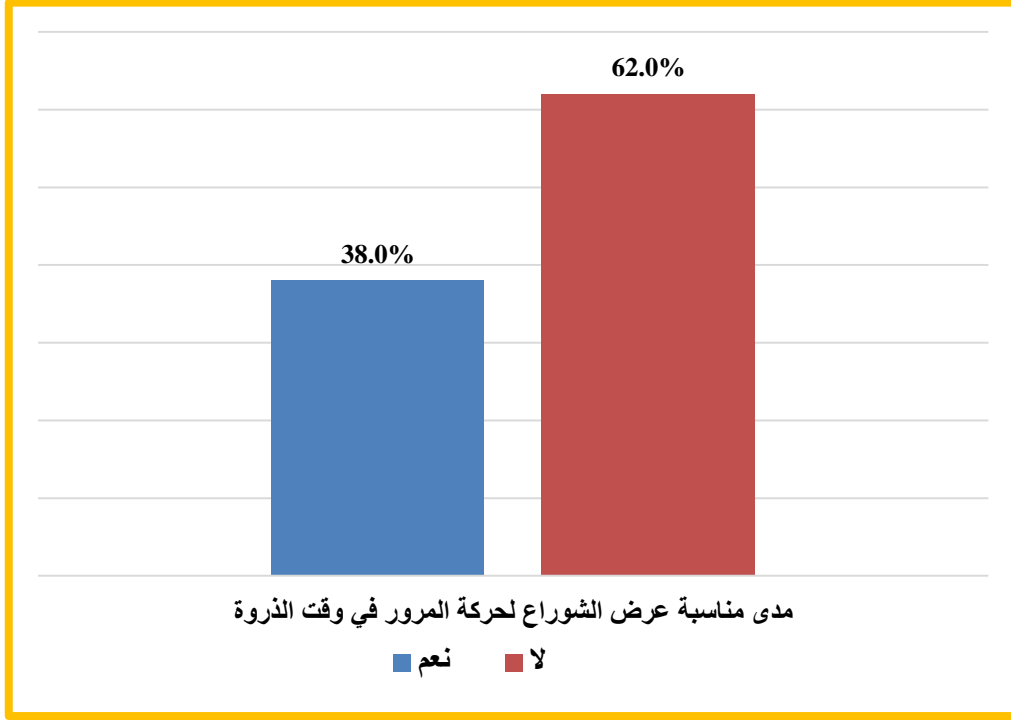
الاعتماد على الحفر الامتصاصية التي تؤدي إلى مشكلات كبيرة وواضحة، وهي تلوث مياه البحر بمياه الصرف الصحي.



شكل (5.10): نسب المشاكل البيئية

□ مدى مناسبة عرض الشوارع لحركة المرور في وقت الذروة

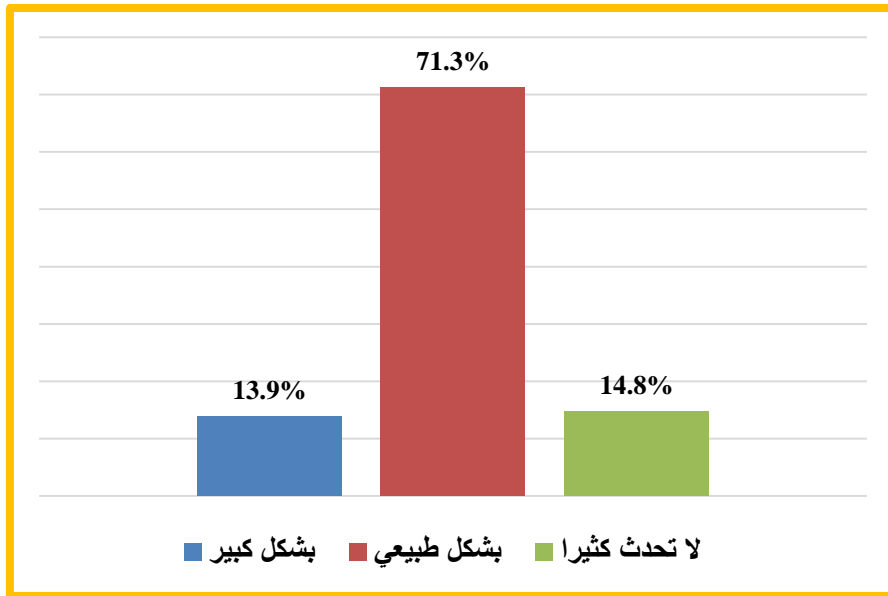
تبين من الشكل (5.11) أن ما نسبته (38.0%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن عرض الشوارع يناسب حركة المرور في وقت الذروة، بينما (62.0%) يرون بأن عرض الشوارع لا يناسب حركة المرور في وقت الذروة.



شكل(5.11): يوضح مدى مناسبة عرض الشوارع لحركة المرور في وقت الذروة

□ وقوع الحوادث المرورية (حوادث الطرق)

تبين من الشكل (5.12) أن ما نسبته (71.3%) من أفراد عينة الدراسة يرون بأن حوادث الطرق تقع بشكل طبيعي، بينما (13.9%) يرون بأنها تقع بشكل كبير، بينما (14.8%) يرون بأنها لا تحدث كثيراً.



شكل(5.12): يوضح نسب وقوع الحوادث المرورية (حوادث الطرق)

تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين المشاركة المجتمعية والتنمية الحضرية في مدينة خانيونس.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط"، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5.11): معامل الارتباط بين المشاركة المجتمعية والتنمية الحضرية في مدينة خانيونس

| القيمة الاحتمالية (Sig.) | معامل بيرسون للارتباط | الفرضية |
|--------------------------|-----------------------|--|
| 0.000 | *0.784 | توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين المشاركة المجتمعية والتنمية الحضرية في مدينة خانيونس |

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول (5.11) أن معامل الارتباط يساوي 0.784، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة المجتمعية والتنمية الحضرية في مدينة خانيونس.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الحضرية في مدينة خانيونس.

لاختبار هذا الفرض تم إجراء الانحدار الخطي لمعرفة أثر المشاركة المجتمعية على تحقيق التنمية الحضرية في مدينة خانيونس، والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي (5.12):

جدول (5.12): نتائج الانحدار الخطي (التنمية الحضرية)

| مستوى الدلالة | t | المعاملات المعيارية | المعاملات الغير معيارية | | المتغير المستقل | المتغير التابع |
|---|--------|------------------------|-------------------------|-------|--------------------|-----------------|
| | | Beta | Std. Error | B | | |
| *0.000 | 11.175 | | 0.154 | 1.721 | الحد الثابت | التنمية الحضرية |
| *0.000 | 9.026 | 0.677 | 0.065 | 0.584 | المشاركة المجتمعية | |
| معامل الارتباط = 0.68 معامل التحديد = 46.24% قيمة الاختبار F = 59.221 القيمة الاحتمالية = 0.000 | | | | | | |

من خلال النتائج الواردة في جدول (5.12) تبين أن المشاركة المجتمعية تؤثر بصورة جوهرية على التنمية الحضرية في مدينة خانيونس، حيث القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل أقل من 0.05، كما أن معامل التحديد يساوي 46.24% وهذا يعني أن 46.24% من التغير في التنمية الحضرية يمكن تفسيره من خلال معادلة الانحدار الخطي، أما النسبة المتبقية 53.76% فترجع إلى أنه ربما توجد متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في التنمية الحضرية في مدينة خانيونس.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى للمتغيرات الشخصية (النوع، المؤهل العلمي، المهنة، العمر).

➤ يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير النوع.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T-لعينتين مستقلتين"، والجدول التالي يوضح

ذلك:

جدول (5.13): نتائج اختبار (T - لعينتين مستقلتين) النوع

| المجالات | النوع | المتوسطات | الانحراف المعياري | قيمة الاختبار | Sig القيمة الاحتمالية |
|---------------------------------|-------|-----------|-------------------|---------------|--------------------------|
| مفهوم المشاركة المجتمعية | ذكر | 2.90 | 0.49 | 0.308 | 0.759 |
| | أنثى | 2.86 | 0.41 | | |
| أهمية لجان الحي الخاصة بالمنطقة | ذكر | 3.46 | 0.40 | 1.804- | 0.074 |
| | أنثى | 3.62 | 0.22 | | |
| مستوى التنمية الحضرية | ذكر | 2.91 | 0.62 | 0.722 | 0.472 |
| | أنثى | 2.80 | 0.64 | | |

من النتائج الموضحة في جدول (5.13) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار (T-لعينتين مستقلتين) لجميع المجالات أكبر من (0.05)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير النوع (ذكور، إناث).

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى وضوح مفهوم المشاركة المجتمعية لدى هذه الفئة من المجتمع بغض النظر عن النوع، حيث أن المرأة لها دورها في تنمية المجتمع والارتقاء بالخدمات التي تقدم للمواطن فهي تشارك في الأعمال التطوعية من خلال المساهمة في الجمعيات التعاونية، والمشاريع الصغيرة والتي من خلالها تدعم الأسر الفقيرة، وتعزز أصالة المجتمع من خلال قيامها بالمحافظة على التراث الفلسطيني وممارسة بعض الأعمال الفولكلورية مثل التطريز وأعمال النسيج، وأن هناك ملامسة لدور اللجنة بغض النظر عن النوع، لأن هذه اللجان تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع سواء الرجل أو المرأة.

➤ يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الباحثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي"، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5.14): نتائج اختبار التباين الأحادي - المؤهل العلمي

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة "F" | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---------------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|----------|--------------------------|
| مفهوم المشاركة المجتمعية | بين المجموعات | 0.909 | 2 | 0.454 | 2.063 | 0.132 |
| | داخل المجموعات | 23.118 | 105 | 0.22 | | |
| | المجموع | 24.027 | 107 | | | |
| أهمية لجان الحي الخاصة بالمنطقة | بين المجموعات | 0.052 | 2 | 0.026 | 0.181 | 0.835 |
| | داخل المجموعات | 15.093 | 105 | 0.144 | | |
| | المجموع | 15.145 | 107 | | | |
| مستوى التنمية الحضرية | بين المجموعات | 1.384 | 2 | 0.692 | 1.823 | 0.167 |
| | داخل المجموعات | 39.864 | 105 | 0.38 | | |
| | المجموع | 41.248 | 107 | | | |

من النتائج الموضحة في جدول (5.14)؛ تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" لجميع المجالات أكبر من (0.05)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الباحثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن موضوع المشاركة المجتمعية التي تقوم بها اللجان موضوع يهتم به كافة أطراف وأفراد المجتمع الفلسطيني ويلازم صميم احتياجات المجتمع بغض النظر عن مؤهلهم العلمي أو مستواهم الثقافي.

➤ يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات
المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر
أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير العمر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي"، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5.15): نتائج اختبار التباين الأحادي - العمر

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة "F" | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---------------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|----------|--------------------------|
| مفهوم المشاركة المجتمعية | بين المجموعات | 1.32 | 4 | 0.33 | 1.497 | 0.209 |
| | داخل المجموعات | 22.707 | 103 | 0.22 | | |
| | المجموع | 24.027 | 107 | | | |
| أهمية لجان الحي الخاصة بالمنطقة | بين المجموعات | 1.279 | 4 | 0.32 | 2.376 | 0.056 |
| | داخل المجموعات | 13.866 | 103 | 0.135 | | |
| | المجموع | 15.145 | 107 | | | |
| مستوى التنمية الحضرية | بين المجموعات | 3.476 | 4 | 0.869 | 2.370 | 0.057 |
| | داخل المجموعات | 37.772 | 103 | 0.367 | | |
| | المجموع | 41.248 | 107 | | | |

من النتائج الموضحة في جدول (5.15)؛ تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة
لاختبار "التباين الأحادي" لجميع المجالات أكبر من (0.05)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا
توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة
المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير
العمر.

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن موضوع المشاركة المجتمعية التي يقوم به اللجان
موضوع هو موضوع يتعلق بكافة الأعمار وليس حكر على فئة دون أخرى.

➤ يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الباحثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير المهنة (لا يعمل، قطاع حكومي، قطاع خاص، غير ذلك).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي"، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5.16): نتائج اختبار التباين الأحادي - المهنة

| المجالات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة "F" | القيمة الاحتمالية (Sig.) |
|---------------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|----------|--------------------------|
| مفهوم المشاركة المجتمعية | بين المجموعات | 0.542 | 3 | 0.181 | 0.799 | 0.497 |
| | داخل المجموعات | 23.485 | 104 | 0.226 | | |
| | المجموع | 24.027 | 107 | | | |
| أهمية لجان الحي الخاصة بالمنطقة | بين المجموعات | 0.15 | 3 | 0.05 | 0.347 | 0.791 |
| | داخل المجموعات | 14.995 | 104 | 0.144 | | |
| | المجموع | 15.145 | 107 | | | |
| مستوى التنمية الحضرية | بين المجموعات | 1.498 | 3 | 0.499 | 1.306 | 0.276 |
| | داخل المجموعات | 39.75 | 104 | 0.382 | | |
| | المجموع | 41.248 | 107 | | | |

من النتائج الموضحة في جدول (5.16)؛ تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" لجميع المجالات أكبر من (0.05)، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الباحثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير المهنة.

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن موضوع المشاركة المجتمعية التي يقوم به اللجان هو موضوع يتعلق بكافة المهن، وليس لفئة دون فئة أخرى.

خلاصة الفصل

هدف الباحث من خلال الفصل السابق بيان دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة مستخدماً في ذلك العديد من الأدوات والأساليب الإحصائية. وتوصل إلى عدة نتائج تتمثل في أن المشاركة المجتمعية مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع، وهي حق لكل مواطن وتعزز مبدأ التكافل، كذلك تبين من خلال الفصل عدم وجود فروق في آراء الباحثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي تعزى لمتغير المهنة والعمر والمؤهل العلمي والجنس. هذا وقد أكدت النتائج على أن المشاركة المجتمعية تؤثر بصورة جوهرية على التنمية الحضرية في مدينة خانيونس.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

6.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة، حيث بعد قيام الباحث بتغطية الجوانب النظرية والعملية لموضوع الدراسة وتحليل ومناقشة تساؤلات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة وهو دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس، تم التوصل إلى التالي:

6.2 النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، وهي على النحو الآتي:

- هناك تطبيق واسع لمبدأ المشاركة المجتمعية حيث أن 71.3% من أفراد عينة الدراسة قد مارست العمل التطوعي.
- هناك تنوع في مجالات العمل التطوعي ما بين صحي وثقافي وبيئي واجتماعي، ولا سيما التطوعي الاجتماعي حيث أن 40.3% من أفراد عينة الدراسة قد مارست الأنشطة الاجتماعية التطوعية.
- يرى أفراد عينة الدراسة أن المشاركة المجتمعية مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع، ولقد حصلت هذه الفقرة على نسبة 83.20%، وهذا دليل على وعي أفراد المجتمع حول أهمية المشاركة المجتمعية وجعلها نمط حياة للأفراد.
- تعتبر لجان الأحياء السكنية ضرورة ملحة لزيادة كفاءة وفعالية البلديات وبرامج المؤسسات المتنوعة حيث بلغت نسبة هذه الفقرة 77.20%.
- تعاني منطقة الدراسة من مشاكل جمة منها مشاكل بيئية (83.3%)، سمعية (ضوضاء) 94.4%)، صرف صحي (53.7%).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس تعزى للمتغيرات: (النوع، العمر، المؤهل العلمي، والمهنة).
- هناك تدني في مستوى التنمية الحضرية في المنطقة قيد الدراسة، ولا سيما خدمات الكهرباء والهاتف الثابت، والتشجير في المدينة.
- عمل لجان الأحياء يوسع من دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي، حيث بلغت نسبة هذه الفقرة على 78.20%.
- تعتبر لجان الأحياء السكنية وسيلة لتحقيق أهداف تنمية بهدف تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه، حيث بلغت نسبة هذه الفقرة 81.20%.

6.3 التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:
- تبني مبدأ المشاركة المجتمعية كسياسة عامة في كافة المشاريع والخطط .
 - العمل على نشر ثقافة المشاركة المجتمعية عند المواطنين، وتوضيح أهميتها ودورها والفوائد التي تعود على المواطنين من المشاركة
 - وضع قوانين تضمن العمل ضمن إطار المشاركة المجتمعية وأن يتم اختيار لجان الأحياء من خلال الانتخابات.
 - تشجيع أفراد المجتمع على العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية من خلال المناهج.
 - رفع درجة اللامركزية في الهيئات المحلية (توزيع المسؤوليات والمهام).

- تقييم نتائج أعمال البلدية ولجان الأحياء على أساس مدى تفاعلها مع المواطنين والمشاركة المجتمعية.
- تحفيز الهيئات المحلية للشراكة مع القطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تنمية مستدامة.
- إنشاء إدارة في البلدية تكون مهمتها تطوير استراتيجيات لدعم ومساندة الأفراد والمنظمات التي تعمل على ربط البلدية ولجنة الحي بالمجتمع المحلي.
- تشجيع المواطنين على المشاركة المجتمعية ورصد مكافآت مالية أو عينية للمشاركين بأفكار واقتراحات بناءة.
- العمل على تعزيز البلدية ولجنة الحي بضرورة المشاركة المجتمعية في عملها.
- عقد اجتماعات دورية بين رئيس لجنة الأحياء ولجان الحي، حيث يتابع فيها رئيس لجان الأحياء عمل اللجنة، وقيمتها، ويقدم الملاحظات ويتبنى أفكارهم ومشاريعهم مشاكلهم ويكون حلقة الوصل بين المجلس البلدي ولجنة الحي.
- تقديم دعم مادي للجنة الحي للمساهمة في تغطية نفقاتها، وتساهم بشكل مباشر بحل بعض المشاكل الطارئة، دون الرجوع بكل صغيرة وكبيرة للبلدية.
- تقديم المزيد من التسهيلات والصلاحيات للجنة الحي لكي يكون لها دور فاعل ويعزز دورها ومكانتها.
- إلقاء الضوء على أعمال لجنة الحي وإنجازاتها والتعريف بها من خلال نشرات البلدية، وموقعها الإلكتروني.

- العمل على إيجاد لجان فرعية منبثقة من لجنة الحي نفسها (اللجنة الإعلامية، لجنة الأسواق، لجنة المياه والصرف الصحي، لجنة البيئية، لجنة الشوارع، لجنة التطوير وغيرها) حسب حاجة المنطقة.

6.4 المقترحات:

بناء على كل ما تم تقديمه فقد شعر الباحث أن ميدان المشاركة المجتمعية في مدينة خانيونس وخاصة ما يتعلق بدور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المستدامة الحضرية، بحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات منها على سبيل المثال:

- سبل تفعيل أدوات المشاركة المجتمعية لتحقيق مستوى من التنمية المستدامة.
- التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز وتطوير التوعية والمشاركة الجماهيرية الشعبية من خلال البرامج، والمحاضرات، والندوات وورش العمل المتخصصة.
- اقتراح آليات لتحديد مجالات ومعايير المشاركة المجتمعية في عمل لجنة الحي والبلدية للوصول للتنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس.
- تحديث وتطوير القوانين والتشريعات، وإجراء الإصلاحات على هيكلية البلديات وهيئات الحكم المحلي.
- صياغة واعتماد سياسات التخطيط على المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي، في إطار منظور تنموي عام.
- توفير احتياجات التخطيط العمراني على صعيد إعداد المخططات، تحسين الأداء، والتنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.
- تعزيز وتقوية العلاقة بين الوزارات والقطاعات المعنية بالتخطيط العمراني.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

- ابراهيم، تامر. (2007). تفعيل دور المشاركة المجتمعية في المجتمع الخارجي والاستفادة من مؤسسات البيئة، البرنامج التدريبي للأخصائيين الاجتماعيين مع المجتمع الخارجي، الإدارة المركزية للتدريب بالإسكندرية.
- اسعد، إسماعيل. (2005). دور الهيئات المحلية في فلسطين في تعزيز المشاركة واحداث التنمية السياسية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- البحر، غيث والتتجي، معن. (2014م). التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج *IBM SPSS Statistics*، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات، ط1.
- البحراوي، سيد. (2018م). دليل الباحثين في كيفية قراءة نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج *SPSS* وكيفية التعليق على النتائج، ط1، مصر.
- تودارو، ميشيل. (2006). التنمية الاقتصادية، (ترجمة محمود حسن حسني). الرياض: دار المريخ للنشر.
- جرار، أماني. (2019). منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الحافظ، مهدي. (2006). التنمية المستدامة في ظل الصراع الدائر في العراق. جرد الصباح، واشنطن: معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات.
- حسن، كفاح، وبركات، زياد. (2009). احتياجات التنمية المستقبلية لدى طلبة الدراسات العليا في التربية ببعض الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدراسات العليا الأول: استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية
- حلا، جمال، وصالح، علي. (2010). مدخل إلى علم التنمية. ط1. الأردن: دار الشروق.
- الحمداني، موفق. (2006م). مناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن.
- حيدر، فارس صلاح. (2004). تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية.
- الخطيب، محمد. (2012). المشاركة الشعبية في إعداد المخطط الهيكلي من وجهة نظر سكان التجمعات الحضرية في محافظة الخليل، بحث علمي، مجلة جامعة النجاح الوطنية. نابلس.

- الخولي، أسامة. (1999). مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة.
- دوغلاس، موسشيت. (2000). مبادئ التنمية المستدامة (ترجمة بها شاهين). القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- ديب، ريده ومهنا، سليمان. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مج25، ع1، دمشق، سوريا.
- رجال، عمر. (2006). الشباب والعمل التطوعي في فلسطين، مؤسسة الحياة للإغاثة والتنمية.
- سكيك، أمجد. (2012). دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة: حالة دراسية: تجربة لجان احياء بلدية غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- سليمان، بوزيدي. (2013). "معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، بحث منشور، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- السنبل، عبد العزيز بن عبدالله. (2001). دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- صلاح، علاء. (2006). "خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية المدية نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- صلاح، فارس. (2004). تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية.
- ضرار، ماجي. (2008). نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، بحث مقدم في مجلة مركز التنوير المعرفي، العدد الخامس، السودان.
- عبد اللطيف، رشاد. (2002). أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر.
- عبد المجيد، هيام، والأنباري، محمد. (2015). اختيار مجموعة مؤشرات الاستدامة الحضرية لمدينة الحلة، مجلة الهندسة والتنمية المستدامة.
- العجوز، محمد محمود. (1996). التنمية البيئية في المجتمعات المحلية لطلبة الخدمة الاجتماعية. معهد الدراسات والبحوث البيئية، مصر: جامعة عني شمس.

- علام، سعيد. (2003). التنمية والدولة. دار طيبة للنشر، القاهرة، مصر.
- علام، ماجدة. (2003). موضوعات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الحديث، القاهرة.
- علي، عصام الدين. (2001). نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية، المؤتمر العربي الإقليمي، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة.
- على، مي والمصري، لينا. (2011). دور المشاركة المجتمعية في إعادة إعمار غزة، المؤتمر الهندسي الثاني، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- العلي، إبراهيم. (2020). أسس التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، اللاذقية، سورية.
- عودة، مها. (2010). استراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاسها على التخطيط العمراني للمدينة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- غنيم، عثمان وزنط، ماجد. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- الغامدي، عبد العزيز بن صقر. (2006). تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الملتقي العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً.
- غنيم، عثمان. (2001). التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- غنيم، عثمان. (2005). مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.
- فقيه، منذر. (2012). "دراسة مقارنة لجغرافية الاسكان الحضري والريفي في محافظة نابلس - مدينة نابلس ومنطقة سبسطية (حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- قدومي، منال. (2008). دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- قرارية، منال. (2004). آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
- القيق، فريد. (2015). دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس (دراسة حالة بلدية خانيونس)، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد (8)، الجزء الأول.

- مسلم، سامي. (2003). *واقع المشاركة الشعبية وفاقها في فلسطين*، مركز الشهيد نبيلة برير للتنمية.
- ميا، رولا وميا، صفاء، وعابدين، محمد. (2013). *المعايير التخطيطية المعاصرة لإعداد المخططات التنظيمية المستدامة للمدن - دراسة حالة منية اللاتنية في سورية*، بحث منشور، جامعة تشرين: مؤسسة تعليية.
- مركز الاحصاء-أبو ظبي. (2017م). *دليل تنفيذ استطلاعات الرأي، أدلة المنهجية والجودة - دليل رقم (11)*، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ط1.
- النجوم، هاني. (2000). *إمكانيات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب موازي لأريحا*، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة البيئية الفلسطينية، 1997.

المراجع باللغة الانجليزية

- *Community Indicators*, American planning Association, Phillips Rhonda. report no. 517, 2003.
- Dierwechter, Yonn & Coffey, Brian, *Assessing the effects of neighborhood councils on urban policy and development: The example of Tacoma, Washington*, The University of Washington Tacoma, The Social Science Journal, 2010.
- Yvette Lazzeri , *le développement durable du concept à la mesure*, éd L'HARMATTAN, paris 2008

مواقع الانترنت

- وزارة الحكم المحلي: دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلديات الفلسطينية 2009، SDIP.
<http://www.mdlf.org.ps/aindex.php>
- الموقع الإلكتروني: صندوق تطوير وإقراض البلديات 2012 - 10/1/2012
www.mdlf.org.ps
- منظمة الأغذية الزراعية <http://www.fao.org/3/x3307a12.htm>
- نبذة عن المراصد الحضرية علي عبد الحميد
<http://elearning.najah.edu/OldData/docs/7.ppt>
- UN-HABITAT: تقرير حول إشراك المجتمع المدني في تحسين أسلوب الادارة المحلية،
الدورة العشرين، ابريل 2005م.

الملاحق

ملحق رقم (1): الاستبانة في صورتها النهائية



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ,, ,

الموضوع / استبانة لدراسة علمية

يشرفني أن أضع بين يديك استبانة لجمع البيانات حول دراسة بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)", وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية، لإيماننا العميق بأنكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات المطلوبة، لذا توجهنا إليكم لتعبئة هذه الاستبانة وكلنا أمل أن نجد التعاون المطلق من قبلكم ونأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة والإجابة عما جاء فيها بموضوعية وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم.

أشكر لكم حسن تعاونكم ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ,, ,

الباحث

سليم العمور

الجزء الأول / البيانات الديموغرافية

ضع/ي إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة

| النوع | () ذكر | () أنثى | | | |
|----------------------|---------------|----------------|--------------|---------------|-----------------|
| المؤهل العلمي | () أمي | () مدرسي | () دبلوم | () بكالوريوس | () دراسات عليا |
| المهنة | () لا يعمل | () قطاع حكومي | () قطاع خاص | () غير ذلك | |
| العمر (سنوات) | () أقل من 20 | () 21-30 | () 31-40 | () 41-50 | () أكثر من 50 |
| ممارسة العمل التطوعي | () نعم | () لا | | | |
| نوع المشاركة | () بيئي | () صحي | () اجتماعي | () ثقافي | () غير ذلك |

الجزء الثاني/ المشاركة المجتمعية

يرجى التعبير عن مدى موافقتك للأسئلة التالية والتي تتمحور حول (مفهوم المشاركة المجتمعية) ونأمل منكم استخدام المقياس من 1 الى 5، فكلما اقتربت الإجابة من الدرجة 5 دل ذلك على أن الموافقة كبيرة جداً على ما ورد في الفقرات المذكورة وتقل بالتدرج.

| م. | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|----|--|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| 1. | تعتبر المشاركة المجتمعية مضيعة للوقت | | | | | |
| 2. | أرى أن المشاركة المجتمعية غير مهمة طالما أن الجهات الحكومية تقوم بواجبها | | | | | |
| 3. | المشاركة المجتمعية تلقى الاستحسان والتقدير من قبل أفراد المجتمع | | | | | |
| 4. | يتم ممارسة المشاركة المجتمعية من قبل أشخاص ليس لديهم عمل | | | | | |
| 5. | تتميز المشاركة المجتمعية بأنها صعبة الممارسة من حيث كثرة متطلباتها. | | | | | |
| 6. | تمارس المشاركة المجتمعية لكسب الواجهة الاجتماعية | | | | | |
| 7. | تتسبب المشاركة المجتمعية بإحداث مشاكل لممارسيها | | | | | |
| 8. | أرى أن أسرتي أحق بالوقت المبذول في العمل التطوعي | | | | | |
| 9. | تعتبر المشاركة المجتمعية حق من حقوق الوطن على أبنائه | | | | | |
| 10 | أعتقد أن المشاركة المجتمعية مطلوبة في كافة مجالات الحياة والمجتمع | | | | | |

الجزء الثالث/ أهمية لجان الحي الخاصة بمنطقتك

| م. | الفقرة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|----|---|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| 1. | تسهل لجان الأحياء السكنية في تحديد احتياجات المجتمع | | | | | |
| 2. | لجان الأحياء السكنية وسيلة لتحقيق أهداف تنموية | | | | | |
| 3. | تقلل لجان الأحياء السكنية من كلفة الموارد البشرية لتنفيذ برامجها | | | | | |
| 4. | تعتبر لجان الأحياء السكنية شكلية وغير فاعلة | | | | | |
| 5. | تزيد لجان الأحياء السكنية من كفاءة وفاعلية البلديات وبرامج المؤسسات المختلفة | | | | | |
| 6. | تساهم لجان الأحياء السكنية في توسيع دائرة العمل للمؤسسات التي تقدم برامج التطوير المجتمعي | | | | | |
| 7. | هناك غموض (عدم وضوح) في عمل لجان الأحياء السكنية | | | | | |
| 8. | يغلب على عمل لجان الأحياء السكنية الطابع الحزبي لتحقيق أهداف حزبية | | | | | |
| 9. | سأشارك في لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية لو سُنحت لي الفرصة | | | | | |

الجزء الرابع/ مستوى التنمية الحضرية

| م. | الفقرة | راضي بشدة | راضي | محايد | غير راضي | غير راضي بشدة |
|-----|---|-----------|------|-------|----------|---------------|
| 1. | ما مستوى رضاك عن التصميم الخارجي للمنزل مع المنازل المجاورة | | | | | |
| 2. | ما مستوى رضاك عن التشجير في المدينة | | | | | |
| 3. | ما مستوى رضاك عن الانارة في الشوارع | | | | | |
| 4. | ما مستوى رضاك عن خدمة جمع القمامة | | | | | |
| 5. | ما مستوى رضاك عن نظافة البيئة والشوارع | | | | | |
| 6. | ما مستوى رضاك عن تأمين (توفير) المياه | | | | | |
| 7. | ما مستوى رضاك عن سعر المياه | | | | | |
| 8. | ما مستوى رضاك عن جودة المياه | | | | | |
| 9. | ما مستوى رضاك عن خدمة الكهرباء | | | | | |
| 10. | ما مستوى رضاك عن الخدمات الصحية | | | | | |
| 11. | ما مستوى رضاك عن تأمين الغاز | | | | | |
| 12. | ما مستوى رضاك عن تأمين السولار | | | | | |
| 13. | ما مستوى رضاك عن خدمة الهاتف الثابت | | | | | |

الجزء الخامس/ هل تعاني المدينة من المشاكل التالية:

| | | |
|--|---------------|-------------------------------------|
| مشاكل التلوث البيئي | () نعم | () لا |
| مشاكل التلوث السمعي (الضجيج) | () نعم | () لا |
| مشاكل في الصرف الصحي | () نعم | () لا |
| هل عرض الشوارع يناسب حركة المرور في وقت الذروة | () نعم | () لا |
| هل شهد مدينتك حوادث مرورية/ حوادث طرق | () بشكل كبير | () بشكل طبيعي () لا تحدث كثيرا |

ملحق رقم (2): قائمة بأسماء السادة المحكمين

| ر. م | الاسم | جهة العمل |
|------|-------------------|---|
| 1. | أ. د. فريد القيق | قسم الهندسة المعمارية-الجامعة الإسلامية |
| 2. | أ. د. محمد الكلوت | قسم الهندسة المعمارية-الجامعة الإسلامية |
| 3. | د. نبيل أبو شمالة | كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة الإسراء |
| 4. | د. نافذ بركات | أستاذ مساعد - الجامعة الإسلامية |